A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.18
26 October 1990

ARABIC

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
شم :	السيد افونسو (نائب الرئيس)	(موزامبيق)
شم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)

- خطاب السيد إيون أليسكو ، رئيس رومانيا
- بيان الرئيس عن توحيد ألمانيا
- البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)
- خطاب الاونرابل توفيلاو ايتي اليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة

ألقى كلمة كل من :
السيد منغلابوس (الفلبين)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

السيد جيزيزنسكي (هنغاريا)

- خطاب الأونرابل الأب ولتر هـ . ليني ، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

ألقي كلمة :
السيد سيبراسوث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ .

خطاب السيد إيون أليسكو ، رئيس رومانيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس رومانيا .

اصطُحب السيد أيون أليسكو ، رئيس رومانيا ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس ((ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب هنا في الامم المتحدة بفخامة رئيس رومانيا ، السيد ايون أليسكو ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس أليسكو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب للمرة الاولى الجمعية العامة للامم المتحدة . لقد حضرت الى هنا حاملا رسالة صداقة وتضامن من شعب رومانيا . وفي الحقيقة أشعر بالالفة هنا بين أسرة الامم التي تسعى الى تحقيق نفس أهداف السلم والتعاون الرامية الى تحسين حياة الافراد والمجتمعات . وفي هذا المسعى إننا مقتنعون اقتناعا كاملا ، يا سيادة الرئيس ، بأن الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة سوف تتمكن ، تحت قيادتكم ، من الصمود أمام التحديات التاريخية التي نواجهها في هذه الاوقات التي تتسم بالتغير . وأود أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وأتمنى لكم كل النجاح .

إن رومانيا ملتزمة التزاما كاملا بمُثُل الامم المتحدة . ونفهم الآن أكثر من أي وقت مضى مدى خطورة العُزلة ، ونفهم كيف كانت النزعات السابقة تطوقنا بسياج كالاسلاك الشائكة ، من الافكار والافتراضات الزائفة ، الامر الذي كان يتعارض مع مصالح شعبنا . إن السياسات القديمة في رومانيا صُممت بمهارة لدفعنا الى الوراء ، واختزال تطلعاتنا نحو الكرامة الانسانية والحرية . وما من شيء أكثر أهمية من الحرية . وما من حقيقة كانت أساسا للمساعي البشرية طيلة العصور بصورة أجلى من الحرية . نعرف هذا تمام المعرفة في رومانيا . ونعتز بالفكرة القائلة بأن الحرية هي التربة الوحيدة التي تسمح لسائر نواحي الحياة الانسانية الكريمة حقا أن تضرب

جذورا فيها . إن الحرية تضفي معنى على الديمقراطية التي تغني بها هو أكثر من مجرد تحقيق طموحات الغالبية ، فتمنح الحقوق للأقليات والمعارضين أيضا . هذا ما نفكر فيه ونشعر به الآن وما نعمل من أجله في بلادي . وفي الوقت نفسه نحن ندرك مدى ابتعادنا عن التنفيذ الحقيقي لهذه القيم في حياتنا السياسية والاجتماعية . إن التركة الثقيلة للنظام الدكتاتوري السابق لا تزال تعرقل جهودنا . إن الانقسام والارتياب والافتقار الى المجتمع المدني وإلى التربية المدنية والتدمير الكامل للاطار الاجتماعي ، وتآكل مركز موظفي الخدمة العامة ، وفقدان الانسان العامل لكرامته بحرمانه من الارباح واستبعاده منها ، وإذلال الامة بأسرها عن طريق إملاء احتياجاتها ورغباتها - كلها أمور تركتنا في فراغ وفي حيرة من أمرنا .

إن تشتيت الطاقات الوطنية قد أدى الى الخلافات والعنف ، بدرجة تبعث على الأسى الى أبعد حد . وكما هو الحال دائما ، فإن الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية عن ذلك . إنها مسألة تتعلق بالتصور والواقع معا . واقع نقص التماسك وتصور وهمي لذنب لا وجود له . وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن أي عمل عنف محلي لا بد وأن يثير انزعاجنا . إن الصدامات التي تقع في الشوارع بين مختلف المجموعات الاجتماعية ، والتي تستغلها سياسيا القوى ذات المصالح ، هي أحداث فظيعة تستهدف إعاقة مسيرتنا . وأملنا الوحيد معلق على ثبات الشعب الروماني والتزامه بالحرية والديمقراطية .

وإذ نبدأ كل شيء من جديد ندرك مدى صعوبة مواجهة كل هذه الحالات ، غير أننا مصممون على النصر . وعلى هذا الدرب من السهل أن نقع في أخطاء . وبالتأكيد قد وقعنا في أخطاء غير أن حسن نيتنا وتصميمنا على التغلب على الحالة الراهنة لا بد أن يؤخذا أيضا في الحسبان . إننا أول من يعترف بالاخطاء ومن يشكر على تنبيهنا إليها . وما من شيء أكثر صعوبة من معركة المرء مع قلة حيلته وأوجه قصوره . لا بد لنا أن ندمر أصنامنا الفكرية . تبدأ أحيانا الثورات بهذا الشكل . فقد قام ابراهيم بتحطيم أصنام أبيه وأسرته قبل أن يجد الرب الحقيقي . وحتى نؤمن بالحق ينبغي أن نبدأ أولا بعدم الإيمان بالباطل . وما من بديل لذلك . إنه تغير جذري ومؤلم عند التعرض العملي له ، على صعيد الامة بأسرها ، وعلى صعيد كل فرد .

إن ما يحدث الآن في رومانيا هو شيء فريد في التاريخ . فالمسألة ليست مجرد تغيير مؤسسات وشخصيات ولكنها تنطوي على إعادة هيكلة للعقليات وتغيير لكامل النسيج الذي يتكون منه المجتمع . إننا نسعى الى تحرير مبادرة الفرد بفتح عنان جديدة لمخيلة أمتنا وطاقتها لنتمكن من التطلع للمستقبل بثقة وأمل حقيقيين .

إن رومانيا بوصفها بلدا لاتينيا تجهر بإيمانها الذي لا يتزعزع بالقانون والمؤسسات القانونية ، وإن جذورنا اللاتينية هي التي أدت بنا الى التمسك الثابت بهذا الايمان الذي لم يتمكن كابوس الشمولية من القضاء عليه . إننا نحبذ حكم القانون في الشؤون المحلية والدولية على السواء . لذلك ندعو الى الاحترام الدقيق لميثاق الأمم المتحدة .

إن سياستنا تتفق وسياسة الامم المتحدة . ولهذا السبب نشعر بالغبطة لانتهاء الانقسام الذي عانت منه أوروبا طويلا . إن الامم أصبحت قادرة الآن على أن تتوحد وتحتوي الازمات التي يمكن أن تعيق جهودها من أجل الوصول إلى هدفها المشترك . تجلى هذا في آب/أغسطس ، عندما استجبنا بسرعة في مجلس الامن لازمة العراق - الكويت . وقد لعبت رومانيا دورا في اتخاذ القرارات التي أصبحت معروفة جيدا الآن ، وكان موقفنا معبرا عن الإرادة المشتركة لمنظمتنا .

وقد اعتبرت رومانيا أن هذا هو سياستها : النظر في المشاكل الاساسية باعتبارها تهمنا جميعا ، واتخاذ القرارات على أساس أرضية مشتركة . وبلدي ، باعتباره عضوا غير دائم العضوية في مجلس الامن ، يرى أنه ينبغي أن يمثل ليس فحسب مصالحه الخاصة بل أيضا مصالح الاغلبية في الامم المتحدة . وسنعمل من أجل المنظمة . وسنحترم باخلاص مركز موظفي الخدمة المدنية الدولية . وسنعزز روابطنا بجميع الدول الاعضاء على أساس العلاقات الدولية العادلة المستقرة . إننا لا نؤيد القرارات الماضية أو الحاضرة التي تمس أسلوب حياة شعوب بأكملها ، وسنؤيد إعادة النظر في القرارات التي تنم عن هذا .

ويسعدنا أن نلاحظ أن الصراعات الرئيسية في العالم تقترب من نهايتها . وهي صراعات جاءت إما نتيجة الحرب العالمية الثانية كما هو الحال بالنسبة لبرلين ، أو صراعات ايديولوجية أشعلتها أحزاب أو جماعات حزبية في صراعها على السلطة . وإن عالمية ومكانة منظمتنا سيساعدن في حل جميع الخلافات سلميا . ولا يمكن لاحد أن يتجاهل الضغط الادبي للأمم المتحدة . ولقد سعدنا بأن نرحب بيننا بناميبيا ولختنشتاين ، والبلدان تربطهما علاقات صداقة مع رومانيا . ونحن نهنئ تهنئة صادقة شعب اليمن على تحقيق وحدة بلده ، ونؤيد تأييدا قلبيا التقرير المختصر المقدم من الدول الاوروبية الاثنتي عشرة بشأن تخفيض المواجهة بين الكوريتين ، حيث يكمن أثر آخر من آثار الحرب الباردة . ويسرنا الحوار السياسي بين الطرفين الكوريين على مستوى رئيسي الوزراء ، ونعرب عن الامل في أن يمثل الشعب الكوري تمثيلا كاملا في الامم المتحدة قريبا .

في هذه اللحظة يقع حدث من أهم الاحداث في التاريخ المعاصر . لقد اكتملت وحدة الدولتين الالمانيتين . وينبغي لنا أن ندرك جلال هذا اليوم . إنه يوافق في واقع الامر نهاية الحرب العالمية الثانية وأعقابها . ولقد عكرت التبعات القاتمة للاتجاهات المتعارضة في العالم صفو عملنا طويلا بعد الوقف الفعلي للأعمال القتالية في عام ١٩٤٥ . إن حرب العقائد كانت امتدادا للمواجهة في ميادين القتال . وقد استخدمت هذه المنصة في كثير من الاحيان بؤرة لخصومات مريرة ، لذلك فإننا نشعر بالاعتزاز لتواجدنا هنا في قاعة الامم هذه لنستمع الى رئيس الولايات المتحدة يعلن أنه :

"قد حان الآن الوقت الذي يتعين علينا فيه أن ننحي جانبا المناقشات البالية والإجراءات البالية والخلافات البالية والقرارات البالية . وحان الوقت لكي نستعيض عن الحملات الجدلية بالأعمال البراغماتية ." (A/45/PV.14 ، ص (٧)

هذه هي ، في واقع الامر ، روح عصرنا . وينبغي أن نغذي بهذه الروح أعمالنا وليس فحسب سياساتنا الدولية . ومن المستصوب تطبيق ذلك الموقف إزاء حالات الصراع الداخلي كذلك .

إن كل ما أحاول التعبير عنه يقودنا بالضرورة إلى مفهوم نرى أنه ينبغي أن يلعب دورا أساسيا في الشؤون الدولية . إننا قد نسميه "التضامن البشري" . وهذا ، مرة أخرى ، أمر علمه لنا التاريخ في رومانيا كذلك . لقد اتيحت لنا خبرة كافية في مجال العلاقة النظرية بين الفرد والدولة ، والروابط الغامضة بين الكيانات المسماة بالدول القومية . لقد أعمانا الإطار البالي لفترة الحرب الباردة عما نعتقد الآن أنه المبدأ الاساسي للأمم المتحدة .

كيف يمكن أن نعمل هنا جميعا دون أن نشعر بالتضامن في مواجهة المسائل السياسية للسلم والامن الدوليين والبيئة وظاهرة الإرهاب والمخدرات والفقر الذي ما زال منتشرا في مناطق بأكملها من العالم ؟ كيف يمكننا أن نواجه هذه التحديات

الرئيسية دون التضامن الكامل ؟ لقد كان أهم حدث من الاحداث الاخيرة هو انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، وهو اجتماع رائع لرؤساء الدول أو الحكومات أكد إرادة الاعتناء بمستقبلنا . ومن المهم والمطمئن أن نرى أننا قادرون على توجيه المزيد من جهودنا الى ترسيخ قدرتنا على الإبداع والمصارحة لا قدرتنا على الشجار والمنازعات السياسية .

وفي رأينا ، أن هذا العالم الجديد حقا ينبغي أن يقوم على سيادة القانون . إذ لا يوجد ما هو أفضل من عالم القانون للتعبير عما هو مشترك بالنسبة لنا جميعا . ونحن في رومانيا نعتقد أن المقصود بالقانون الدولي هو التاليف بيننا ، وليس فرض الإرادة علينا أو التعدي على الخصائص السيادية للدول . إننا نؤيد زيادة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في الشؤون ذات الطبيعة القانونية وطلب مشورتها في جميع أشكال النزاع .

ونود أن نشيد بالمساعي الحميدة للأمين العام ، ومكانته الادبية وحياده المعروف . ونود أن يلعب دورا أكبر في ممارسة مكانته ووساطته في الصراعات التي لا تزال تمزق الوحدة الرائعة التي نعمل من أجلها جميعا . لا توجد لحل المشاكل التي تواجهنا في العالم المعاصر وسيلة أفضل من الكشف عن حقيقة مصادر التوتر والصراع . وليس هناك ، على ما يبدو ، ما يزعزع استقرار العالم ويقوض النظام الذي حققناه بصعوبة بالغة أكثر من الفقر والتقاسم غير المتكافئ لما حبانا الله به من ثروات . وسيتعين علينا أن نبني هيكلا جديدا للنظام الاقتصادي يمكّن منظمتنا من انتهاج سبيل أكثر تماسكا في مساعدة البلدان الفقيرة لتنمية اقتصاداتها وتحسين التجارة الدولية . إن التطورات الهائلة الحاصلة في أوروبا الشرقية والتصميم القوي الذي تبديه رومانيا على ايجاد اقتصاد موجه نحو السوق يحتاجان إلى دعم البلدان الصناعية .

وتتجه نيتنا إلى تحقيق فترة انتقالية سلسة بلا قلاقل ولا اضطرابات رئيسية . إننا بحاجة إلى العون وإلى موافقة عوامل متعددة الاطراف ، ونحن على استعداد لتحمل كامل المسؤولية في هذا الصدد . والقضايا المطروحة الآن لها أهمية رئيسية ، نظرا للدور المركزي للعامل الاقتصادي في كل المجتمعات . وفي هذا الصدد يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضطلع بدور مهم استنادا إلى ما له من خبرة غنية ، اكتسبها خلال ٤٠ سنة من وجوده كهيئة من هيئات الامم المتحدة ، في مساعدة جهود البلدان النامية .

ويتعهد بلدي بالاحترام الكامل لقواعد ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا . وفيما يخص هذه المسالة الجوهرية ، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو النبراس الهادي لنا . إن هذه الحقوق تخصنا جميعا ، وهي حقوقنا نحن . إننا ننفذ الآن ، بدون تحفظات ، الأحكام التي نصت عليها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاوروبي العام الذي انعقد في فيينا . وعلاوة على ذلك ، ساهمت رومانيا في وثيقة مهمة في مؤتمر كوبنهاغن حول الابعاد الإنسانية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . واجراءات المصادقة على عدد من الصكوك القانونية الدولية المتصلة بحقوق الإنسان قد بدأت بالفعل . إن ثمة مراقبين أجانب دعوا في أيار/مايو من هذا العام لمراقبة أول عملية انتخابات حرة تجري في رومانيا بعد الحرب العالمية الثانية . والواقع أننا كنا نفضل لو أن الامم المتحدة قامت بمراقبة عملية الانتخاب عندنا . فهناك بلدان قد تحتاج إلى الدعم في هذا المجال . ونحن نرحب باضطلاع الامم المتحدة بدور رسمي أكبر في الجهود الرامية إلى إرساء أسس الحكم الديمقراطي عن طريق الانتخابات الحرة . ويمكن أن يقوم خبراء معتمدون من جميع أنحاء العالم بمساعدة من يسند إليه دور المنسق الخاص للمساعدة الانتخابية ، على النحو الذي اقتُرح هنا .

إن الانظمة الشمولية زادت من العبء الثقيل للمنازعات والصراعات الإثنية في أوروبا الشرقية . وبلدي ليس مستثنى من هذا الوضع . نحن نمر بعملية تغيير في مجال حقوق الاقليات الإثنية كذلك . إننا نريد بناء مجتمع تعددي يتوفر فيه الاحترام الكامل لكل الناس . ونحن نعتبر الجميع سواسية ، أفرادا ومجتمعات . وفي رومانيا ، أنشأنا

بالفعل إطارا للتمثيل السياسي لكل من يسمون بالاقليات . وبحكم القانون ، فإن جميع الاقليات الوطنية لها تمثيل نسبي ومنبر يمكّنها من إسماع أصواتها . وطبعا هناك تعقيدات ناجمة عن العلاقات الإثنية فيما بينها ، غذاها على مر القرون انقسام المصالح ، ومعالجتها تقتضي التحلي بحكمة وصبر عظيمين . وسنعمل جاهدين ، وسنكرس جميع طاقاتنا لايجاد بلد خير وموحد يكون لجميع مواطنينا ونعترف بالفعل بأننا لم نتوصل بعد إلى السبيل المعجل للوصول إلى الفردوس ، لكننا نرى أن لدينا مدعاة للأمل في أن يضرب شعبنا مرة أخرى مثالا يحتذى لما ينبغي أن يكون عليه السلم فيما بين المجموعات الإثنية المختلفة . وليس من سبيل آخر . هذه هي أسس الحياة المعاصرة في أي بلد محترم في العالم . ولن نتخلى عن ذرة واحدة من تصميمنا على احترام حرية ورفاه جميع مواطنينا .

ورومانيا ترحب بالتغييرات التي تشهدها أوروبا كخطوة أولى لتنسيق الابعاد المعروفة للأمن وهي الابعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية . لقد قربتنا هذه التغييرات من عتبة فصل جديد في عمل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يؤدي بنا إلى ايجاد نظام أمني يمكن التعويل عليه بدرجة أكبر وإلى تعاون أوسع وتفاهم أفضل بين الأمم . واجتماع القمة الذي سينعقد في باريس في الشهر المقبل إنما يستهدف اتخاذ مقررات لها آثار بعيدة المدى . والاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي انتهى أمس في نيويورك قد سلط الضوء على تصميم الدول المشاركة فيه على العمل من أجل ضمان النجاح الكامل لذلك اللقاء التاريخي ، وأسهم في هذا السبيل مساهمة مهمة .

إن التطور الايجابي للأحداث على أرض القارة يمكن تعزيزه بنهج دون إقليمية . ونأمل في أن تضطلع دول البلقان ، بما لها من تقاليد في مضمار التعاون ، وما لديها من مصالح مشتركة ، بدور نشط في تسريع عملية إقرار نمط للأمن والتعاون الأوربيين . وإذ تضع رومانيا هذا الهدف نصب عينيها ، اقترحت في الآونة الأخيرة ايجاد محفل للأمن والتعاون في منطقة البلقان لتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة يكون جزءا لا يتجزأ من عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وعلى نفس المنوال ، نقترح مشروعا للتعاون بين البلدان التي تقع على حدود الدانوب . وهدفنا هو الاستفادة بشكل أفضل من جري هذا النهر الاوروبي العظيم ، من خلال مشروع يمكن أن يشمل حماية بيئة نهر الدانوب ، وتطوير التجارة والتعاون الاقتصادي ، وإدارة تدفق مياه نهر الدانوب ، والتعاون في مجال النقل وتنمية السياحة .

وثمة مبادرات هامة أخرى تتعلق بتطوير التعاون المتعدد الأطراف في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود . إن التأييد العريض الذي أبدي في الاجتماع الجاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في بالما دي مايوركا لمبادرة تنظيم مؤتمر يعنى بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، إنما يقوم على أساس الفكرة العاملة القائلة بأن ضمان السلم والاستقرار في تلك المنطقة هو أمر له أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق الهدف الذي نسعى إليه في القارة الأوروبية . وفي عالمنا الصغير المترابط نجد أن ما ينطبق على منطقة البحر الأبيض المتوسط ينطبق أيضا على مناطق أخرى في العالم .

ونحن نعتقد أن تطوير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أمر مستحب في إطار عمليات توطيد العلاقات والتعاون بين الدول ، وترسيخ مفهوم "المصالح المشتركة" في المخطط الجديد للعالم . والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة نفسه يولي اهتماما خاصا للهيئات الإقليمية وهي هيئات نرى أنها جديرة بالتشجيع .

يبدو لي أن رومانيا لا تزال بلدا يدور حوله قدر كبير من الجدل . وهذا ينطبق على رئيسها وإدارتها الحالية . وهذا أمر طبيعي في أوقات التغيير ، عندما يخرج المرء من كابوس وتبقى صوره ماثلة أمام عينيه . وأود أن أوضح هنا أن المجد الذي نبتغيه حقا هو إحلال السلم والاستقرار والحرية في بلدي . وسنعرب المرة تلو الأخرى عن ايماننا الثابت بأن حرية الفرد هي نقطة البداية لكل شيء . ومعايير ذلك قد حددت فعلا في الإعلان العالمي حقوق الإنسان .

إن بني البشر الاحرار ذوي الحقوق المتساوية الذين ينعمون بالعقل والضمير ينبغي أن يسلكوا بروح من الإخاء في تعامل بعضهم تجاه بعض . هذه هي الروح السائدة التي نسير على هديها وتشجعنا في رومانيا . وستتضح رؤيانا من خلال تطلعاتنا المعنوية والسياسية . إن الغايات السامية للأمم المتحدة هي الاهداف الوحيدة التي تلقى صدى في نفوسنا . نحن أمة سمحة الخلق لها احترامها وتبجل كل الامم ، وسنعمل معها من أجل تحقيق الرخاء والسلم على هذه الارض . ونحن أيها الزملاء الاعضاء بحاجة إلى مساعدتكم وتفهمكم وسنبادلكم نفس المشاعر على نفس المنوال .

هذه هي رسالتنا ، وهذا هو التزام شعب رومانيا الذي فوضني أن أنقله إلى الجمعية العامة . وكما كتب شاعر رومانيا العظيم ميخاي يمينسكو قبل قرن ،

"عبر طول الزمن ، تجمع الشعب تطلعات وآمال مختلفة ولكن واحدة" .

وختاما ، أود أن أؤكد مرة أخرى على أننا سنقف إلى جانب كل الذين يعملون من أجل تحقيق المُثل العليا والعظيمة للأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس رومانيا على البيان الذي ألقاه لتوه .

اصطحب السيد ايون اليسكو رئيس جمهورية رومانيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

بيان الرئيس عن توحيد ألمانيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن تستأنف الجمعية مناقشتها العامة ، أود أن أستأذن الجمعية للحظة واحدة بأن أقر بحدث وقع هذا الصباح ، حدث يرمز أكثر من أي حدث آخر إلى نهاية الحرب الباردة : توحيد ألمانيا .

واليوم ، نرحب بذلك التطور التاريخي وبجلوس وفد ألماني واحد فيما بيننا . ومرة أخرى تصبح الأمم المتحدة منظمة مؤلفة من ١٥٩ عضوا في ظل ظروف تبعث بالضرورة البهجة في نفوسنا جميعا حيال انتهاء تلك الانقسامات التي مزقت أوروبا وعرقلت فعالية منظمتنا لمدة عقود من الزمان . وهذا الحدث إشادة بالحنكة السياسية لعدد

كبير من الاشخاص يصعب ذكر أسمائهم ، لكنه يأتي بشيرا مفعما بالامل في مستقبل مشرق .

فباسم الجمعية العامة ، أرحب بألمانيا المتحدة بوصفها دولة ذات سيادة وعلى قدم المساواة مع الدول الاخرى في منظمتنا ، وأن أعرب عن خالص تمنياتي لوفد ألمانيا ، ومن خلاله للشعب الالماني بأسره .

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لألمانيا .

السيد بروتيغام (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، أود أن أشكركم نيابة عن حكومة المانيا على تهانيكم . إن قيام وحدة ألمانيا والاتفاقات المتصلة بها أحداث تاريخية كما أشرت بحق .

قال وزير الخارجية غينشر ، في كلمته في المناقشة العامة ، إن ألمانيا تعي في هذه الساعة مسؤوليتها الاوروبية والعالمية وستسهم في السلم والحرية في أوروبا وفي العالم . والتطورات الدائرة في ألمانيا جزء من التحول الكبير الجاري في أوروبا ، الذي يعطينا فرصة للتغلب على تجزئة قارتنا القديمة .

عندما قُبلت جمهورية ألمانيا الاتحادية في الامم المتحدة قبل ١٧ عاما تقريبا ، قال السيد والتر شيل ، وزير خارجيتنا آنذاك ، في الجمعية العامة أن هدفنا السياسي سيبقى :

"العمل على احلال سلام في أوروبا تستعيد فيه الامة الالمانية وحدتها بناء على تقريرها لمصيرها بحرية" (A/PV.2119 ، ص ٦١) .

ووزير الخارجية غينشر أعاد التأكيد على هذا الموقف في كلمات عديدة أمام هذه الجمعية .

والآن نشعر بالسعادة لاننا حققنا هذا الهدف ، كما نشعر بالامتنان . ووحدة ألمانيا نتاج لعملية سلمية ديمقراطية مارست فيها الامة الالمانية بأسرها حقها في تقرير مصيرها بحرية .

ليس لألمانيا الموحدة مطالب إقليمية ضد أي بلد آخر ، كما أنها لن تثير أية مطالب في المستقبل . وستثبت الحدود الحالية مع بولندا في معاهدة ملزمة بموجب القانون الدولي . ومن شأن هذا أن يشكل اسهاما كبيرا في النظام السلمي الذي تجري إقامته الآن في أوروبا .

ستبقى جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد التوحيد جزءا لا يتجزأ من المجموعة الاوروبية ومن حلف الاطلسي . وتخلي الجمهورية الاتحادية عن تصنيع وحيازة الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، وعن كل سيطرة عليها ، يبقى ساري المفعول .

واستعادتنا لوحدتنا وسيادتنا التامة لن يغير شيئا من التزامنا النشط تجاه عمل الامم المتحدة . وسنبذل كل ما في وسعنا لمواجهة تحديات عصرنا الكبيرة : صيانة السلم وحقوق الإنسان ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم ، وحماية الموارد الطبيعية للبشرية .

وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، بوصفها بلدا صناعيا متقدما ، تعي مسؤوليتها إزاء الدول الاقل تقدما . وفي الرسالة التي وجهها المستشار كول بمناسبة توحيد ألمانيا أكد أننا لن نستمر في الوحدة الالمانية على حساب العالم الثالث . بل على النقيض من ذلك ، فإننا سنضاعف من جهودنا لمكافحة الفقر والتخلف ولحماية البيئة .

في هذه الساعة التاريخية نحيي ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية ، ضحايا الاستبداد وضحايا المحرقة . إننا نتذكر جميع الذين عانوا من الظلم . وإننا نعي مسؤوليتنا .

بالنسبة للألمان ، فإن يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر يوم ابتهاج ، يوم عواطف جياشة ويوم تفكر وتأمل . إننا نشكر جميع الذين أيدوا حقوق الشعب الالماني المشروعة ووضعوا ثقتهم فينا .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الاونرابل توفيلاو ايتي اليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا الغربية المستقلة .

اصطحب توفيلاو ايتي اليسانا ، رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أرحب بالاونرابل توفيلاو ايتي اليسانا ، رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا الغربية المستقلة ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد اليسانا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، يسعدني جدا أن أراكم تديرون مداولاتنا في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين . فمالطة بلد نتمتع بعلاقات طيبة معه من خلال اشتراكنا معا في الكومنولث وفي هذه المنظمة على حد سواء . ونحن على ثقة أن مهارتكم وحكمتكم ستوجه أعمالنا توجيها حسنا .

أود أيضا أن أشكر رئيسنا السابق السيد غاربا ، ممثل نيجيريا ، على المهارة الفائقة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين والدورات الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والتعاون الاقتصادي الدولي .

كما أننا نرحب بسرور بعضوينا الجددين : لختنشتاين وناميبيا . ولختنشتاين بلد صغير ذو تاريخ عريق يمكنه ، بتجربتها الغنية والمتنوعة ، أن يقدم لنا الكثير . وناميبيا ، دولة جديدة طال انتظار ميلادها ، ستشركنا معها في شبابها وحيويتها وحماسها .

اليوم هو اليوم الذي سيتوحد فيه شطرا ألمانيا . ونحن نتقدم إليهم بأحر التهاني على هذه الخطوة التاريخية ونتمنى لهم كل خير في مستقبل موحد وفي الالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بوحدة أوروبا واستقرارها وبالسلم العالمي .

ويشرفني حقا أن أخاطب الجمعية في هذه اللحظة التاريخية . لقد شهد العام الماضي تغييرات عديدة هائلة ، حدثت بسرعة فائقة وغالبا بصورة لم تكن متوقعة على الاطلاق حتى بدا في بعض الاحيان كما لو أن العالم قد اندفع دون تفكير إلى عصر جديد تماما .

ولكن الذين يثقون بالامم المتحدة وبنظامها عبر السنين ، ويثقون في الامين العام ، الذي يتحمل مهمته الهائلة بهدوء وخبرة ، يعرفون أن الامم المتحدة كانت منتبهة دائما إلى المناخ العالمي ، وتتغير وتتكيف وفقا لهذا المناخ ملبية الدعوة عند اللجوء إليها . والذين قالوا في الماضي إن هيئتنا لا ضابط لها بل أصبحت متحجرة يشهدون الآن ظروفا جديدة تأتي باستجابات جديدة ووسائل جديدة للعمل ابتداء بناميبيا وأمريكا الوسطى وحتى كمبوديا . لقد أكدت الامم المتحدة أنها ، كما قال الامين العام في تقريره :

"أكثر من منتدى للمناقشة ، فهي أيضا مكان ... للمفاوضات الهادفة" . (A/45/1 ، ص ١٧)

ونحن نعرف أن الامم المتحدة بالاضافة إلى ذلك تعتبر أداة لصنع السلم وصيانة السلم بنشاط ونجاح ، وهي تقوم الآن بالوفاء بالوعد الذي توخاه مؤسسوها .

ومن الطبيعي أن الروح الجديدة التي سادت في السياسة العالمية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة أعطت جرعة عاجلة من الطاقة ليس فقط للامم المتحدة وما تقوم به من عمليات ولكن أيضا لعملية حل المشكلات الإقليمية والوطنية . كما أعطت التشجيع والامل للناس في جميع أنحاء العالم . إن التغييرات التي حدثت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي أوروبا الشرقية بينت أن الحرية والديمقراطية ، مهما طال قمعهما ، يمكنهما الانتصار وسوف ينتصران . إن سلطة الشعب سوف تسود ، ويبدو أن نوعا جديدا من القيادات التي لديها الشجاعة للاستماع إلى الشعب والاعتراف بأخطاء الماضي ومحاولة تصحيح هذه الأخطاء ، سوف تظهر في جميع أرجاء العالم . ولئن كنا نرى ذلك بكل وضوح في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي أوروبا الشرقية فهناك بوادر على ذلك أيضا في جميع أنحاء العالم ، ولابد أن يرتعد الطغاة أمام رياح الصدق

هذه . والذين لا يفعلون ذلك سوف تجتاحهم هذه الرياح ، كما رأينا بصورة جلية في بلدان عديدة في أوروبا الشرقية .

ولا ريب في أن أوضح مثال لرفض الاعتراف بخطأ جسيم ، ومحاولة عكسه ، هو الموقف الحالي للرئيس صدام حسين في العراق . فعلى الرغم من أن العالم قد أكد ضرورة قيامه بذلك عن طريق القرارات التي اتخذها مجلس الأمن تباعا والعمل الذي قام به المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق - وفي هذا الدليل على الجدية التي ينظر بها العالم إلى هذا التهديد للسلم والأمن العالميين - فإنه يرفض الامتثال ولا يصدر عنه إلا المزيد من التهديدات . إننا نؤيد تماما جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ونتخذ ما يلزم من التدابير لتنفيذ هذه القرارات . إننا ندعو الرئيس حسين إلى الانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت . وندين بشدة غزو الكويت ونهبها كما ندين الأعمال الوحشية التي ترتكب هناك مثل أخذ الرهائن واستخدامهم على نحو وحشي كدروع بشرية ، والعدوان على البعثات الدبلوماسية وانتهاك حرماتها . إن كل هذه الأعمال تتحدى الميثاق والقانون الدولي ويهتز لها ضمير العالم .

إن بريق الأمل الذي ظهر في مناطق أخرى من العالم لم يبزغ هناك ، كما لم يبزغ في المنطقتين الرئيسيتين الآخريين المضطربتين في الشرق الأوسط . ويبدو أن ايجاد حلول للمشكلة الفلسطينية أو لمشكلة لبنان لا يزال بعيد المنال . إن الاحباط الذي يشعر به الفلسطينيون في الأراضي المحتلة لا يزال يتزايد ويتحول إلى عنف يرد عليه بالعنف والقمع . يجب أن تتوقف جميع أعمال العنف وأن يحل الحوار محلها . ونرى حتى الآن أن أكثر السبل فعالية لتحقيق ذلك هو عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، تشارك فيه جميع الأطراف المعنية .

ولا يزال لبنان يعاني من الانقسام والتمزق ، والذين يعملون على تفاقم هذه الخلافات ويستغلون الحالة السائدة هناك لصالحهم ، عن طريق التدخل ، يجب أن يمتنعوا عن القيام بهذه الأنشطة حتى يمكن للبنان أن يتوحد ويعيد بناء نفسه .

تتمثل احدى الظواهر التي تدعو إلى الانزعاج في الشرق الأوسط في انتشار الأسلحة المهلكة بما في ذلك أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التي تقضي على المجموعات

السكانية بوسائل كيميائية . إننا نواجه احتمال أن تتحول المنطقة إلى بيت رعب بمعنى الكلمة ، خاصة بالنظر إلى العواقب الخطيرة التي يمكن أن ترتبها كل حالة على الاخرى وإلى ترابط المشكلات المختلفة في الشرق الاوسط . إن هذا يؤكد الحاجة إلى نهج جديد شامل لمنطقة الشرق الاوسط بأكملها .

لقد بدت الحالة في أفغانستان مهيأة للتسوية . كما أن أصوات العقل بدأت تصل إلى هناك ، ولقد كان المأمول فيه بعد أن انسحبت القوات السوفياتية ، وهو عمل أشدنا به ، أن يتحقق التوصل إلى سلم شامل تحت اشراف الامم المتحدة ، بيد أن استمرار القتال والانقسام عرقلا هذه العملية . وتسود الآن حالة جمود ونأمل أن تبدأ جميع الأطراف في القريب العاجل في التفاوض بغية تحقيق سلم دائم بمساعدة الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بالحالة في كمبوديا ، فإننا نعود إلى موضوع التطورات المبشرة بالخير على الساحة الدولية ، فالحالة في كمبوديا هي قطعا واحدة منها . لقد أيدت بلادي على نحو دائم الجهود التي لا تكل التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للمساعدة في حل هذا الصراع الذي دام ١١ عاما . وربما نشهد اليوم بوادر الضوء في نهاية النفق المظلم . إن الجهود السلمية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا والامم الاخرى تبعث على الامل في تحقيق انجاز سياسي في القريب العاجل . وفي هذا الصدد يشجعنا كثيرا أن الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن قدموا مبادرة لضمان السلم في كمبوديا ، ونحن نشيد باتفاقهم الإطاري باعتباره اسهاما هاما في هذا الاتجاه . إن قرار مجلس الامن ٦٦٨ (١٩٩٠) وثيقة تاريخية وستوفر بلا ريب زخما لعملية السلام في كمبوديا . ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا الخاص للدور الذي اضطلع بها رئيسا مؤتمر باريس ، اندونيسيا وفرنسا . كذلك تستحق استراليا واليابان اشادة خاصة لاسهامهما البنّاء في مفاوضات السلم .

اننا نحث جميع الاطراف الكمبودية المعنية وفييت نام على النظر بعين الاعتبار الى مصالح الشعب الكمبودي العليا . ولقد حان الوقت لتحقيق المصالحة الوطنية والالتفاف حول سمو الامير نوردوم سيهانوك الذي يجب أن يظل له دور رئيسي في التسوية السلمية الكمبودية .

وفي امريكا الوسطى ، نرى أن مثابرة الزعماء الاقليميين على السعي مع الامم المتحدة الى الحل السلمي لمشاكل المنطقة ، قد كللت بالنجاح ، فالدور الذي اضطلعت به المنظمة في نزع سلاح المقاومة في نيكاراغوا وتسريح أفرادها - بل وحتى في تدمير الاسلحة - وفي مراقبة عملية الانتخابات ، وكذا الجهود التي تبذلها لايجاد حلول للصراع في السلفادور وغواتيمالا ، انما هي أمور تبرهن على ما تتسم به الامم المتحدة الآن في عملها من مرونة وقدرة على الابتكار .

ابتهج العالم لبزوغ ناميبيا بعد طول انتظار ، كدولة مستقلة . ولقد كان الفصل الختامي في كفاح ناميبيا المديد من أجل اقامة دولة ، مثالا رائعا على جهد متعدد الاطراف كلل بالنجاح . وكان انتصارا ليس للامم المتحدة فحسب بل وأيضا للمبادئ الديمقراطية ولعملية انهاء الاستعمار ، ومن دواعي سرورنا أن نرى الدستور الناميبي القائم على احترام حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية يدخل حيز النفاذ . وإننا نتمنى لناميبيا كل خير .

ثمة تقدم واعد فيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية . فمرة أخرى ، أسفرت مشاركة الامم المتحدة عن مجموعة مقترحات متفق عليها ، وعن خطة عمل أيدها مجلس الامن الذي من المقرر أن يبدأ جدولا زمنيا للخطوات اللازمة لتقرير المصير .

وتعد خطة السلم الشامل التي أعدها مجلس الامن لانهاء الحرب بين ايران والعراق . من أوجه النجاح الاولى للامم المتحدة في هذا العصر ، عصر ما بعد الحرب الباردة ، القائم على التعاون البناء . وان استمرار تنفيذ الخطة في ظل التوجيه اليقظ من جانب فريق الامم المتحدة للمراقبين العسكريين لايران والعراق ، ليبرهن على نشاط الامم المتحدة المتجدد .

وحتى في جنوب افريقيا تلوح بوادر على أن حكومة ذلك البلد ، التي ما برحت تعد من أشد الحكومات قسوة وعنادا وتعنتا ، في سبيلها الى الاعتراف بفداحة خطأ أساليبها . وباطلاق سراح نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين ، والالغاء الجزئي لحالة الطوارئ ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من الجماعات المناهضة للفصل العنصري ، يحدونا الامل في أننا نشهد بداية اسلوب جديد في التفكير من جانب سلطات جنوب افريقيا ، واننا سرعان ما سنرى خطوات محددة تتخذ للقضاء على الفصل العنصري .

وفي شبه جزيرة كوريا تسرنا المحادثات الجارية بين شطري كوريا على مستوى رئيس الوزراء . ونرجو أن نراها وقد غدت مناقشات بشأن المضمون تفضي الى وضع جدول زمني لإعادة التوحيد . ولعل الكوريين يجدون في اعادة توحيد المانيا وفي اتحاد شطري اليمن مؤخرا مثالين مشجعين ، ولعلهم يسمحون لروح التوفيق السائدة الآن بأن تظل تلك الاجتماعات . وانطلاقا من ايماننا الراسخ بالحاجة الى العالمية في الهيئات العالمية فإننا نؤيد انضمام كل من شطري كوريا الى الامم المتحدة . ولا محل للقول بأن هذا يشكل عقبة أمام اعادة التوحيد . فالواقع إنه سيشكل ، في اعتقادي ، خطوة ايجابية من شأنها أن تشجع على الحوار والتعاون بين الطرفين وتعجل باعادة توحيدهما .

ان هذه الايام توافق الذكرى الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولقد نال الكثيرون منا استقلالهم عن طريق الامم المتحدة ، ومن ثم لمسنا بأنفسنا المغزى التاريخي لهذه الوثيقة . اذ أن الامم المتحدة أنهت وصايتها على ساموا الغربية عام ١٩٦٢ ، إثر ممارسة تقرير المصير ، وفي أعقاب استفتاء عام أُجري عام ١٩٦١ وأظهرت نتائجه تأييد الشعب لنظام الاقتراع الذي لا يشترك فيه سوى رؤساء العشائر والقرى . وعلى الرغم من أن هذا النظام في حد ذاته يستند الى مبادئ ديمقراطية ، يسرني أن أعلن في هذه القاعة ، بعد ٢٩ عاما من ذلك التاريخ ، إننا سنجري يوم ٢٩ من الشهر الحالي استفتاءً وطنياً لتقرير ما اذا كان شعب بلدنا يرغب الآن في اعتماد نظام الاقتراع العام .

لقد بدأ هذا العام ، العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، ونحن نتطلع ، بحق ، الى اليوم الذي تكتمل فيه عملية تقرير المصير في جميع أنحاء العالم . ففي منطقتنا تتقدم كاليدونيا الجديدة بخطى مطردة عل طريق تقرير المصير ، وتمضي السلطات الفرنسية في اتخاذ ما تعهدت باتخاذه من تدابير ايجابية تعزيزا للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الاقليم . ونحن نهيب بجميع الاطراف أن تحافظ على سرعة التقدم وتواصل الحوار بما يحقق صالح جميع أبناء كاليدونيا الجديدة ويؤمن سبيلا سلميا لتقرير المصير .

ومما لا شك فيه أن المناخ الجديد الذي تسوده روح التعاون والمشاركة والذي أوجدته شجاعة كبار القادة العالميين المعاصرين وجلاء بصيرتهم قد أتاح للعالم ما يفوق كل أحلامه من فرص سياسية لتسوية الصراعات الاقليمية التي ما زالت مستعصية على الحل ، ولمعالجة القضايا التي تهم جميع أبناء كوكبنا .

ان الحرص على الصالح العام ورفاهة العالم ، وايلاء العناية الواجبة للشواغل المشروعة ولمخاوف البشر الحقيقية في جميع أنحاء المعمورة ، قد أصبحا ضرورتين الزاميتين للقادة المستنيرين ممن يدركون معنى المسؤولية في يومنا هذا .

ولذا يجب ألا تطلق لاية دولة حرية القيام بأعمال تثير مشاعر البغض والرعب لدى الغير وتهدد رفاهة الجميع . ومن ثم ينبغي وقف التجارب النووية في المحيط الهادئ وفي أي مكان آخر فورا . والواقع أن حملة الاحتجاجات الضارية التي تشنها شعوب تلك المنطقة على التجارب النووية في جزيرة موروروا المرجانية لم تقابل إلا بالتجاهل التام من بلد واحد قرر ببساطة أن يبدأ برنامجا للتجارب ، ولبحوث ما يحدث ، برنامجا أسفر حتى الآن عن ما يربو على ١٠٠ تفجير نووي .

ولكن يسرنا ، من ناحية أخرى ، قرار اليابان بوقف صيد الأسماك في المحيط الهادئ بالشباك العائمة الكبيرة وذلك قبل الموعد المنصوص عليه في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة السنة الماضية بعام واحد . وأملنا أن نرى قريبا ، القلة التي ما زالت تمارس هذه الطريقة الكريهة في الصيد ، أيا كان مكان ممارستها لها ، وقد حنت نفس الحذو .

ويجب أن تبذل جهود متضافرة وتوضع استراتيجيات لحماية البيئة ولمعالجة المشكلات التي لا تعد ولا تحصى التي قد تعزى الى تأثير الاحتباس الحراري والاضرار البيئية الاخرى الموجودة على هذا الكوكب . ونحن متفائلون بأن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، سيجري استعراضا شاملا ودقيقا للمشكلات المروعة التي تعاني منها بيئتنا العالمية . لقد بدأت اللجنة التحضيرية تحت القيادة القديرة للسفير تومي كو سفير سنغافورة عملها الهام بالفعل .

وقد واجهنا نحن أنسفنا مؤخرا تقلبات الطبيعة عندما حل بنا دمار نتج عن اعصار "أوفا" في أوائل هذا العام ، مما أدى الى اصابة بيئتنا الهشة بأضرار لا حصر لها . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر كل من قدم لنا المساعدة في وقت الشدة - للمنظمات الدولية ، والبلدان ، والمنظمات غير الحكومية والافراد . وفي هذا العام يبدأ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، ونشعر أنه قد جاء في وقته حقا .

كذلك جاء اعلان الجمعية العامة في أوائل هذا العام بشأن التعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية في وقته المناسب أيضا .

ونأمل مخلصين ألا تؤثر التحديات التي نواجهها اليوم والمتعلقة بالاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في أوروبا ، بالاضافة الى الازمة المنذرة بالخطر في الشرق الاوسط ، تأثيرا سلبيا جدا فتضيف أعباء جديدة على اقتصادات البلدان النامية واقتصادات أقل البلدان نموا .

وأرى من واجبي وأنا أقترب من نهاية هذا البيان أن أؤكد من جديد ، تفاؤلي فيما يتعلق بالمناخ السياسي للعقد القادم ، وأود أن أشيد بالولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على ظهور هذا السيناريو الجديد المثير . ويجب أن يسير نزع السلاح بسرعة مكثفة ، وأن تصبح عوائد أو أرباح السلم التي سمعنا عنها كثيرا حقيقة واقعة بحيث يمكننا أن نفعل الاشياء التي تفيد البشرية والتي كان يتعين القيام بها في الماضي .

ونود ، بصفة خاصة ، أن نرى حالة أطفال العالم تتغير الى الاحسن بصورة ملموسة . وهذا العام هو العام الدولي لمحو الامية ، وبينما لا نستطيع أن نقلل من أهمية معرفة الكتابة والقراءة بالنسبة للنمو العقلي للطفل ، فليست معرفة الكتابة والقراءة إلا واحدة من أشياء عديدة ينبغي أن نغفلها للتخفيف من الظروف الصعبة التي يعيش فيها أطفالنا . وقد ركز اجتماع القمة العالمي من أجل الطفل اهتمام العالم على الاحتمالات المخيفة لمستقبل العالم اذا لم نضمن لأطفالنا النمو الصحي جسمانيا وعقليا وروحيا . وقد آن الاوان بالتاكيد لكي نعيد ترتيب أولوياتنا فنضع رفاهية أطفال العالم ، ومستقبل العالم بالتالي ، قبل كل الاعتبارات الاخرى . وقد آن الاوان لأن ننتقل الآن من جنون الحرب والتسلح الى تحقيق وعدنا للجنس البشري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء ووزير خارجية دولة ساموا الغربية المستقلة على الخطاب الذي أدلى به توا .

اصطحب توفيلاو اتي اليسانا رئيس وزراء دولة ساموا الغربية المستقلة من المنصة .

السيد منغلابوس (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الرئيسة كورازون أكينو والوفد الفلبيني ، أتقدم اليكم ياسيدي ولشعب وحكومة مالطة باحر التهاني لتوليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . إن بلدكم يمثل الثراء الذي يتميز به اختلاط الثقافات والاعراق في البحر المتوسط ، وبالتالي فهو بمثابة صورة مصغرة لهذه الجمعية التي أُوليتم شرف رئاستها الذي تستحقونه* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أفونسو ، موزامبيق .

كما أود بهذه المناسبة أن أشكر فخامة جوزيف غاربا ممثل نيجيريا والرئيس السابق للجمعية العامة ، وأهنئه على العمل الذي أحسن أداءه . وخلال فترة ولايته تمت انجازات كثيرة ، ولا سيما الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة التي أثمرت اعلانا هاما اعتمد بتوافق الآراء بشأن التعاون الاقتصادي ، وهو موضوع هام للغاية في سعينا من أجل تحقيق السلم .

وقد إنقضى عام منذ اجتماعنا لآخر مرة . ويشهد كل عام أحداثا لها خصائصها الخاصة . ويمكننا أن نسمي هذا العام ، ١٩٩٠ ، العام الاول في عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، وهو العام الذي أصبحت فيه الحرية واقعا وأصبح فيه السلم ممكنا .

وقد يرى البعض أن هذا التصنيف ساذج بعض الشيء ازاء ما يتعرض له السلم من تهديد في منطقة حساسة من العالم . ولكن الحقائق موجودة .

فقد كان الحلم بأوروبا واحدة ديمقراطية يبدو تصورا خياليا عابثا . فالصيغة الوحيدة التي كانت مطروحة لتحقيقه هي استخدام الحرب للقضاء على أداة قمع واحدة مهولة . وكان الكل يعرف أن هذه الحرب قد تصبح نووية ، وهي حرب لا يمكن لاحد أن يكسبها .

أما فكرة قيام إمريكا لاتينية ديمقراطية تماما وبالتالي سلمية ، فكانت تعد وهما ليس له معنى . وتحول دونها أشياء كثيرة . فهناك مثلا النظرية التي تبين افلاسها منذ زمن بعيد ولكنها ما زالت تردد والقائلة بأن الديمقراطية هي اختراع لا يناسب إلا الغرب المتقدم ، وهناك سياسة الدولة العظمى التي تشجع الدكتاتور العسكري لأن التعامل في الخارج مع رجل واحد أسهل من التعامل مع نظام ديمقراطي مهرجل . ولحسن الحظ تغيرت هذه النظرة الآن .

وكان حلم نجاح التسوية السلمية في كمبوديا ، وبالتالي استتاب السلم في جنوب شرقي آسيا منذ شهر واحد فقط حلما مستحيل التحقيق . وبدا من غير المجدي محاولة حل العقد الايديولوجية والتاريخية المتشابكة في تلك البلاد التعسة ، أو محاولة ايجاد مخرج مشرف للدول المتدخلة في المشكلة . وكانت تلك الدول قد شجعت على

وجود وكلاء لها ، وقد وجد هؤلاء الوكلاء خلافاتهم المحلية تتفاقم خطورتها بفعل السياسات المرسومة في العواصم الأجنبية البعيدة .

غير أن كل هذه الاحلام المستحيلة قد أصبحت واقعا في هذه السنة الاخيرة أو على الاقل بُدئ في تحقيقها ، وأصبح تحقيق الديمقراطية في أوروبا الشرقية ، وإن لم يكتمل بعد أمرا حقيقيا . ولاول مرة في التاريخ تصبح كل بلدان امريكا اللاتينية القارية ديمقراطية . ان الصكوك الأولية لاقرار السلم في كمبوديا ، توقع والدول المتدخلة تجد مخرجا مشرفا ، والامم المقسمة تتوحد من جديد ، فاليوم توحدت ألمانيا ، وكوريا ستتوحد غدا فيما نأمل .

ان ما أتاح هذا المستقبل الرائد أمام السلم العالمي هو اجتماع ثلاثة عوامل تاريخية . أولها ظهور قوة الشعوب في العالم . وتكلمت هذه الشعوب واحدا بعد الآخر ، وكان هذا هو مطلبها البسيط ولكن غير القابل للتفاوض : "نريد الديمقراطية . نريد السلم" .

وكانت هذه الصيحة هي نفس رسالة ثورة شعبنا الفلبيني لرد السلطة الى الشعب في عام ١٩٨٦ . وصداها متردد منذ ذلك الحين في الساحات العامة في أرجاء العالم ، مطيحة بالديكتاتوريين وبالايدلوجيات القمعية . لم تكن الشعوب هي التي تدعو الى الحرب أبدا بل الحكومات هي التي تفعل ذلك . ولهذا ، فإن السلم - السلم العالمي - لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تتحرر جميع شعوب العالم ، وإلا عندما تكون هي صاحبة الكلمة في تشكيل كل حكومة .

وثمة عامل ثان في نجاح عملية السلم . فجهود السلم قد أخفقت من قبل لكن المثابرة كانت شيمتها الغالبة حيث نجحت . ففي أوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية لم تيأس الشعوب قط ، وفي كمبوديا لم يستسلم القادة أبدا . وفي اجتماعات جاكرتا ومؤتمر باريس لم يستسلم على الاتاسي ورونالد دوماس قط . والاعضاء الدائمون في مجلس الامن لم يستسلموا قط .

وهناك ذلك العامل الثالث أي الامم المتحدة "فمثابرة الامم المتحدة" كما ورد على لسان الامين العام في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قد أسفرت عن اقرار السلم وتحقيق الديمقراطية في ناميبيا بعد مرور ربع قرن على صدور قرار الجمعية العامة ، واثنتي عشرة سنة على الاجراء الذي اتخذه مجلس الامن .

إننا نستشعر احتضار الفصل العنصري الوشيك في أعقاب مبادرات الامم المتحدة السلمية وها نحن نشهد نهضة الديمقراطية الجديدة في نيكاراغوا ووقف اطلاق النار في السلفادور الديمقراطية والتوصل الى حل سياسي في غواتيمالا الديمقراطية ، واجراء استفتاء شعبي في الصحراء الغربية ، وتعزيز توافق الآراء بين الدول الضامنة في أفغانستان .

إن قائمة انجازات الامين العام طويلة حقا . لكن هناك سحابة قاتمة واحدة في العالم تخيم على تلك المنطقة التي أصبحنا نطلق عليها الآن منطقة الشرق الاوسط .

قد تكون الخطوة الاولى صوب تفهم تلك المنطقة هي الاعتراف الصحيح بموقعها الجغرافي الموضوعي . ان المنطقة التي كان يطلق عليها اسم الشرق الاقصى لم تكن فيما

مضى سوى كيان استعماري من وجهة النظر الاوروبية الى أن حققت استقلالها فأصبحت تعرف بشرق آسيا . فلماذا اذن نطلق هذه التسمية على "الشرق الأوسط" ؟ وأوسط بين من ؟ ان هذا المصطلح لم يبتكر سوى في عام ١٩٠٢ من قبل متوسع غربي . وهذه المنطقة تقع في غرب آسيا وشمال افريقيا وقد آن الأوان للاعتراف بهاتين التسميتين بوصفهما حقيقتين مطلقتين .

ان شعوب غرب آسيا وشمال افريقيا لا ينبغي أن تختلف عن شعوب اوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية في تطلعاتها الانسانية . ان هذه الشعوب اذا ما قامت بنفسها باعلان رغباتها فانها ستتلخص في مطلبين اثنين لا رجوع فيهما هما الحرية والسلم .

وفي الاسبوع الماضي تكلم الرئيس سفرانسوا ميتران أمام هذه الجمعية عن الضمانات اللازمة "للاعراب الديمقراطي عن ارادة شعب الكويت" . حقا ان المرء ليتساءل لماذا يتعين ابقاء العبارات الرنانة التي تتردد في الاستجابات الوطنية للأزمة في تلك المنطقة خالية من أية اشارة الى هذه القيم في الوقت الذي تجتاح فيه العالم موجة الديمقراطية والسلم العارمة ؟

اننا نسمع عن انتهاكات للحدود وتهديدات للسلامة الاقليمية وتشريد لجموع البشر واضطراب سوق البترول وتخريب الاقتصادات وتدمير حياة البشر . وهذه كلها أعمال بشعة . وقد انضمت الفلبين الى الامم المتحدة في ادانتها لهذه الاعمال منذ البداية .

لقد قبلنا قرارات مجلس الإمن ونفذناها حتى في الوقت الذي ننضم فيه الى حكومات أسيوية أخرى في تقدير الموقف الايجابي لحكومة العراق تجاه اجلاء عمالنا ، وفي الوقت الذي نقدر فيه المساعدة المقدمة اليهم من قبل الاردن والمملكة العربية السعودية وايران والامارات العربية المتحدة ، من قبل اسبانيا واليابان ونيوزيلندا ووكالات الامم المتحدة ، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الامم المتحدة للإغاثة في حالة الكوارث ، التي تمارس عملها بمساعدة المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية .

ان الامم المتحدة ومعها دول العالم الكبرى تشترك سنويا في مواجهة هذا الخطر وفي السعي لايجاد صيغة للسلم .

ولكن ربما وجب أن نستمع الى مزيد من الاقتراحات القائلة بأن هذه الأزمة - التي تجمع بطابعها الصيني بين اشارة الخطر واتاحة الفرصة في آن واحد - يمكن أن تتيح الفرصة المناسبة - بعد استعادة السيادات الاقليمية - لكي تساير هذه المنطقة نبض مسيرة عالمنا الجديد أي الديمقراطية والحرية والسلم للجميع .

هناك صيحة تعلو لتجمع الجميع لتحقيق السلم في غرب آسيا . وان الدعوة موجهة للجميع ولم لا ؟ ألا نستشعر جميعنا القلق عندما تغزو أمة أمة أخرى ، وعندما يشرد مئات الالوف من العاملين ، وعندما تؤدي تكاليف الوقود الى اذلال الاقتصادات الفقيرة .

لكن هناك العديد منا يتجرعون الذل والهوان بالفعل وليست أزمة غرب آسيا وحدها هي التي أوصلتنا الى هذا الموقف المهين . فها نحن نأتي الى هذه الجمعية المرة تلو الاخرى طلبا للاغاثة . وانني لا أتكلم عن بلد متأخر في سداد ما عليه ، بل انني أتقدم بهذا النداء نيابة عن كل أمم العالم المدينة . ان دين الفلبين دين موروث من الديكتاتور لكنه التزام موروث ونحن نحترمه : والفلبين تسدد بأمانة أصل الدين والفائدة . فنحن لا نتباهى بالمواقف المتطرفة ولا نتخذها ، ولا نعلن عن الوقف الاختياري لشيء من جانب واحد .

ان خدمة الدين تقتضي منا ، أن يحول الى الخارج أكثر من ٤٠ في المائة من ميزانيتنا السنوية كمدفوعات سدادا لديوننا وحوالي الثلث يحول لمجرد خدمة الدين الخارجي . فمنذ عام ١٩٨٦ ونحن نحول سنويا الى الخارج مبلغا يزيد عما نتلقاه من الخارج ب ١,٧ مليون دولار فكيف نحسم قضية الدين ؟ ان من المفيد إعادة جدولة الدين . لكن من الافيد والاكثر انسانية اسقاط ذلك الدين .

وعلى واضعي السياسات أن يتفقوا على حسم المسألة ، وتحديد من المسؤول عن التخفيف من عبء الدين واسقاطه ، وهل في الإمكان تحديد معايير بدلا من ترك الامر لنواحي قوة وضعف المفاوضين والاسواق المالية ؟ كما يجب أن يتفقوا على برامج تكيفية بديلة لتعزيز النمو ليناسب الاقتصادات الحرة والمخططة على حد سواء .

ان الفلبين تقدر غاية التقدير الغوث الذي تحصل عليه عن طريق خطة برادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . لكن يتعين على واضعي السياسات أن يطوروا

أنماطا جديدة لتحقيق حلول عالمية شاملة ، فالاليات الحالية ليست مجهزة للاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة .

ان صندوق النقد الدولي يقوم على نحو تقليدي بمعالجة المشاكل قصيرة الاجل مثل مشكلة ميزان المدفوعات ، التي تستمر عادة لفترة زمنية متوسطها ١٨ شهرا ، لكن الافاق الهيكلية والمالية لمشكلة الدين العالمية يمكن أن تستغرق جيلا كاملا .

ان البنك الدولي يُعنى بالدرجة الاولى بتمويل المشروعات ، وقد اتجه مؤخرا الى تمويل البرامج . على أن حجم الالتزامات المالية للامم لا يمكن أن يقدر تقديرا كاملا إلا في سياق رؤيا كلية شاملة .

لقد مر الآن قرابة عقد منذ أن بدأت أزمة الدين تعصف بكوكبنا . وهذا الاجتياح يسحقنا لأن دفاعاتنا منعزلة واستراتيجياتنا متجزئة . لذا نقترح هجوما مضادا عالميا تشنه قوى تتخطى الحدود الجغرافية والايدلوجية .

وإذا كان بوسعنا أن نطالب العالم كله بمواجهة الغزاة في غرب آسيا ، فلماذا لا نطالب نفس هذا العالم بمواجهة هذا الغازي القادم من جحيم دنيا المال الدولية ، ذلك الوحش الذي خلقه المدينون والدائنون على حد سواء ؟ أليس من حقنا أن نعبئ المواهب الفكرية للامم من أجل هذه المواجهة ؟

في فرساي في عام ١٩١٩ رفض الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الاولى أن يتفاضوا عن الالتزامات البسيطة للالمان المنهزمين فلجأ الالمان الى اليمين المتطرف لايجاد حل . هذا الحل أسفر عن الحرب العالمية الثانية .

أما الحلفاء الذين انتصروا ثانية في عام ١٩٤٥ ، فقد تذكروا فرساي ، اذ قاموا في لندن بالتنازل عن ٧٠ في المائة من مدفوعات الفوائد الالمانية . وفي ذلك الوقت كان أصل ذلك الدين يقدر بمبلغ ١,٥ بليون دولار امريكي أو حوالي ٨ من بلايين الدولارات الامريكية بمقاييس اليوم .

ان هذه القيادة ذات الرؤية الجسورة ، التي تفاضت عن ذلك الدين ، هي نفسها التي فكرت في انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة . لقد أعفى الحلفاء الدولة التي هزموها ، بعد أن دمرت أعمالها العدوانية نصف أوروبا وهزت العالم كله ، من سداد ٧٠ في المائة من الفوائد المستحقة عليها . وتفاضى الحلفاء عن دينهم هذا من أجل منع التفكير في شن عدوان آخر رهيب . وهكذا نجد أن أي شيء ممكن عند الانتصار ما دام لصالح السلم .

ومرة أخرى ، قال الرئيس ميتران حرفيا في الاسبوع الماضي أنه اذا ما انسحب العراق من الكويت فإن "كل شيء يمكن أن يصبح ممكنا" . ألا يحق لنا أن نطالب بنفس الشيء لبلدان لم تدمر ولم تغز وكل ذنبها هو أنها أبدت بعض قصر النظر في الاستدانة وفي تنظيم ماليتها العامة ؟ وهل يعني الرئيس ميتران أن من بين تلك الاشياء التي يمكن أن تصبح ممكنة الاعفاء من الديون ؟

ألا يمكن أن نسلك سلوكا انسانيا من قبل الانتصار ، بل وحتى من قبل حدوث أي تدمير ، فنتكلم عن البدء بصفحة بيضاء ألا يمكن أن نعطي العالم بداية جديدة ؟ في الاسبوع الماضي ، امتلأت قاعة الجمعية العامة برؤساء الدول ورؤساء الحكومات وممثلين عن أطفال العالم . وقد قرأ الاطفال بلغات كثيرة الإعلان المدوّى الصادر عن القمة العالمية من أجل الطفل .

لكن هناك شيئا لم يعلن عن أطفال اليوم . وساقوم الآن بعرضه بكل احترام مرة أخرى على الجمعية العامة . تبلغ ديون العالم الثالث الآن ١,٣ تريليون دولار . وعلى ذلك ، فإن كل طفل يولد في ذلك العالم لا يولد محملا بوزر الخطيئة الاصلية ـ على حد تعبير رجال اللاهوت ـ فحسب ، بل يولد أيضا بدين أصلي يبلغ ١ ٠٠٠ دولار لحظة ولادته . فإذا ما أضيفت الى هذا الدين فائدة مركبة بسعر ١٠ في المائة ، فإنه سيصل الى ٧ ٠٠٠ دولار عندما يبلغ هذا الطفل ٢١ عاما من العمر . ألم يحن الوقت بعد ونحن في هذا العام المجيد للطفل أن نخلص الاطفال من هذا الدين ؟

ان الغلبين لن تنكث أبدا في الوفاء بالتزاماتها ، غير أنها رغم حرصها على الوفاء بالتزاماتها لن تتوقف عن الدفاع عن العدالة العالمية .

السيد جيزيزنسكي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم بخالص تهانيّ الى السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بين ظهرانينا بممثلي ناميبيا ولختنشتاين باعتبارهما عضوين جديدين في الأمم المتحدة .

ولأول مرة في فترة تربو على أربعة عقود ، تصبح لهنغاريا حكومة مسؤولة أمام برلمان انتخب بشكل ديمقراطي وحر . وواجبي الأول في هذا المحفل هو أن أعرب باسم حكومتنا الجديدة وشعبنا عن خالص شكرنا للأمم المتحدة لما قدمته من دعم أدبي وسياسي للثورة الهنغارية التي قامت عام ١٩٥٦ وللنضال الوطني من أجل الحرية ، وخلال الفترة التي أعقبت قمع تلك الثورة .

لقد كانت الرسالة التي وجهتها هذه المنظمة الى العالم كله هي "طوبى للمقهورين" . ان تقارير لجنة الخمسة التي رأسها سير ليزلي مونرو ، والنشاط القائم على التضحية بالذات الذي قام به الدبلوماسي الدانمركي بانغ جنسن ، والجهود المستمرة لابقاء قضية هنغاريا مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة - كل هذه الأمور ملأت نفوس المغلوبين على أمرهم بالشعور بالامتنان . ومن بين هؤلاء الطالب الذي كان عمره آنذاك ١٥ عاما والذي يقف أمامكم الآن ممثلا لجمهورية هنغاريا وقد أصبحت حرة . ولئن كان الشعب الهنغاري لم يتخل قط عن المُثل التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، إلاّ أنه لم يتمكن إلا بالأمس القريب من تحقيق أهم هدف من أهداف ثورة تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ ، ألا وهو اقامة هنغاريا الحرة والمستقلة والديمقراطية .

وقد عملت الأمم المتحدة في سعيها لاحقاق العدل لشعبنا وفقا للولاية التي أنيطت بها بموجب الميثاق ، كما فعلت ولا تزال تفعل في حالة عدد من البلدان الصغيرة الأخرى ، والاعتراف بهذه الحقيقة يجيء في وقته تماما في عالمنا المعاصر .

ولقد شهدت الفترة التي انقضت منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة في العام الماضي تغيرات تاريخية في أوروبا وفي قارات أخرى أيضا . وانتهى عصر الجليد السياسي ، وبدأ نظام جديد للعلاقات الدولية يتشكل .

ونتيجة لتحول الاحداث في بلدان منطقة وسط وشرق أوروبا انهار نظام الاستقطاب الثنائي الذي وضع بعد قمة يالطا . وتخلصت شعوب أوروبا الوسطى في نهاية الامر من دكتاتورية دولة الحزب الستالينية التي كانت غريبة على تقاليد التطور الاوروبي ، وحددت بنفسها هدف اقامة شكل من أشكال الدولة يسوده حكم القانون ويقوم على الحرية والاقتصاد السوقي والتمتع بحقوق الانسان . وبعد سقوط الشيوعية ظهرت حالة جديدة تختلف نوعيتها تماما على سطح القارة . ورأينا أن التقسيم المصطنع السابق لاوروبا الذي كان يقوم على أساس أيديولوجي ، والنهج التكتلي الذي ترتبت عليه المجابهة السياسية والعسكرية والاقتصادية قد حلت محلهما فرصة تاريخية لاقامة أوروبا الموحدة على أساس القيم المشتركة .

وكانت التحولات الجارية في الاتحاد السوفياتي مفيدة الى حد كبير في أحداث هذه التغييرات في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . لقد قام جارنا الشرقي بمساهمة حاسمة في عام ١٩٤٥ في تحرير أرضا من الاحتلال الاجنبي ومن نظام عميل لذلك الاحتلال . غير أن وعد الحرية ذلك سرعان ما تحول الى نظام اكتسب الخصائص التي تحدث عنها الروائي الانكليزي أورويل . ولم تتغير هذه الحالة إلّا بالامس القريب عندما أصبحت القيادة السوفياتية شريكا يعوّل عليه في سعينا لأن نحرر الشعب الهنغاري تحريرا حقيقيا ، وأن نتخلص من أي وجود عسكري أجنبي بحيث تتمكن أمتنا من أن تمارس ممارسة كاملة حقها في تقرير المصير . ولم تكن التغييرات العميقة التي حدثت في هنغاريا جزءا عضويا من هذه العملية فحسب بل كانت ـ ونحن فخورون بذلك ـ عاملا حفازا لها . فكون احترام حقوق الانسان العالمية وحرياته الاساسية كان عنصرا أساسيا في عملية التجديد في هنغاريا كان أمرا أدى دورا هاما في هذا الصدد .

ان نتائج الانتخابات الحرة والديمقراطية للبرلمان والبلديات التي جرت في هنغاريا هذا العام كانت تعني أن تحولا تاما قد تحقق في النظام السياسي والاجتماعي برمته . فقد أصبحت هنغاريا الجديدة وحكومتها الائتلافية ملتزمتين بالديمقراطية ، وبالتعددية السياسية والاقتصادية والثقافية ، وبسيادة القانون ، وفقا للمعايير الاوروبية .

إن التمثيل الثابت للمصالح الوطنية وحمايتها وتحقيقها بشكل فعال هي أولويات السياسة الخارجية الهنغارية . أما الفترة السابقة التي تميزت بالتبعية لسياسة خارجية منحازة ، فقد حلت محلها الرغبة في إقامة علاقات متوازنة . وهذا يعني تغيرا في الاتجاه يرمي الى استعادة العلاقات التي ربطت هنغاريا باوروبا لالف عام لكنها قطعت لاربعة عقود ، كما ترمي الى أن تصبح هنغاريا عضوا محترما متساويا في مجتمع الدول الاوروبية مرة أخرى . إن جمهورية هنغاريا تؤمن بالقيم الاوروبية وبفكرة المشاركة الاطلسية . وبلدي يشارك في الجهود الرامية الى تعزيز عمليات التكامل الاوروبي ويلتزم بالمشاركة بشكل نشط في تحقيق الوحدة الاوروبية .

هناك شرط مهم للغاية لاندماج هنغاريا في أوروبا وهو أن نصبح عضوا كامل العضوية في المجموعة الاوروبية قبل نهاية هذا العقد . وهذا يعني ، من ناحية ، أن علينا أن نسعى الى إبرام اتفاق ارتباط مع المجموعة في موعد لا يتجاوز أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ومن ناحية أخرى ، أن علينا أن ننشئ آليات مؤسسية للتعاون السياسي مع المجموعة ، في ترابط وثيق مع التعاون التجاري والاقتصادي الجاري .

هناك جانب هام آخر لعزمنا على الارتباط باوروبا هو عضوية هنغاريا في مجلس أوروبا . ونحن على اقتناع بأن الديمقراطية البرلمانية التعددية التي ظهرت في أعقاب انتخابات حرة ، ونظام الحكم الذاتي الجديد ، وكذلك النشاط التشريعي والتنفيذي الرامي الى حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كلها تمكن هنغاريا من الوفاء تماما بمتطلبات عضوية مجلس أوروبا ، وستمكن من قبولها في تلك المنظمة الهامة في المستقبل القريب .

إن تنمية العلاقات مع البلدان المجاورة يعد بوضوح هدفا هاما من أهداف سياستنا الخارجية . ومن الواضح ، أنه في ظل المجموعة الجديدة من الظروف ، تعد هذه فرصة تاريخية لنستخدم على أكمل وجه الامكانيات المستمدة من ألف عام من التعايش لضمان التعاون القائم على المبادئ الديمقراطية ، وعلى النفع المتبادل ، وعلى المصالح والقيم المتشاطرة ، والإدراك التام للمصير المشترك . وترى الحكومة

الهنغارية ، أن حجر الزاوية في الديمقراطية وحكم القانون في منطقتنا - في النصف الشرقي لاوروبا - لا يكمن في الانتخابات التعددية فحسب ، بل يكمن أيضا فيما يعتبر عنصرا لا بديل عنه للاستقرار الاوروبي ، وهو التسامح والاعتراف بالحياة المستقلة وضمان المحافظة على الهويات والخصائص المميزة للاقليات الوطنية والعرقية والدينية واللغوية ، واحترام حقوقها الفردية والجماعية . وفي هذا الإطار ، نعتقد اعتقادا راسخا بأن ضمان حقوق الإنسان وحقوق الاقليات لما يزيد على ثلاثة ملايين هنغاري عرقي يعيشون في بلدان مجاورة لهنغاريا شرط أساسي ليسود الوئام في العلاقات فيما بين الدول في أوروبا .

ونرى أن ثمة إسهاما كبيرا في علاقات حسن الجوار وتوحيد أوروبا يمكن أن يحققه التعاون الاقليمي المؤسسي مثل الرابطة الخماسية التي انشئت بين ايطاليا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا ويوغوسلافيا وهنغاريا .

إن العالم الثنائي الاقطاب الذي ميز الفترة التي تلت إنشاء الامم المتحدة يفسح المكان بشكل متزايد لعالم متعدد الاقطاب . وهنغاريا ترحب بهذا التغير وتؤيده . إن النظام المؤسسي للتعددية ذو أهمية كبرى بالنسبة لنا في هذا الإطار أيضا . وفي عالمنا ، عالم التكافل والتكامل المتزايد نؤيد تأييدا نشطا كلا من الامم المتحدة - أكثر منظمات عصرنا شمولا - وجميع أشكال التعاون الاقليمي ، بما في ذلك عملية الامن والتعاون في أوروبا ، التي تعنينا بشكل مباشر جدا .

وفيما يتعلق بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، نرى أن التغيرات التي حدثت في أوروبا قد أوجدت حالة جديدة نوعيا . فقد التزمت الدول المشاركة في عملية هلسنكي - ومن بينها هنغاريا - بقيم مشتركة . وبالتالي ، أضحى نظام الامن القائم على المواجهة بين التكتلات مفارقة تاريخية ، وبدأت الدول المشاركة بالفعل تنشئ نظاما جديدا للامن يقوم على عناصر من التعاون بهدف انشاء أوروبا الموحدة .

إن جمهورية هنغاريا ترى أن أفضل وسيلة لتعزيز الامن هي بالتحديد إقامة نظام أمن وتعاون يضم جميع دول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ويتفق مع مقاصد واهداف

ميثاق الامم المتحدة . وفي هذا الإطار ، وكجزء من جهودنا لإنهاء نهج التكتلات الذي عفا عليه الزمن ، راجعنا علاقتنا مع منظمة معاهدة حلف وارسو . ونقطة الإنطلاق في موقفنا بشأن هذا الموضوع هي أن معاهدة وارسو التي أبرمت وفرضت علينا منذ ٣٥ عاما ، فشلت منذ لحظة إبرامها في خدمة المصالح الوطنية والامنية لهنغاريا . إن حكومة هنغاريا الجديدة تعلن بحزم أنها تنتوي ترك التنظيم العسكري لمعاهدة وارسو قريبا ، وينبغي أن يتبع ذلك بطريقة لا مفر منها خروجنا النهائي من تلك المنظمة . وجمهورية هنغاريا ، إذ تفعل هذا ، ترغب في المشاركة بشكل فعال ودائم في تأكيد استقلالها وسيادتها ، والتزامها بالديمقراطية ، والحفاظ على هويتها الاوروبية ، وكذلك القضاء على مفهوم التكتلات من السياسة العالمية .

إن الحكومة الهنغارية تتطلع بأمل كبير الى اجتماع قمة الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في باريس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل . ونحن واثقون من أن مؤتمر القمة المقرر عقده على ضفاف نهر السين ، سينطلق من النتائج البارزة التي أحرزت في إطار عملية هلسنكي ، لينهي عصر الحرب الباردة نهائيا ، ويعلن برنامج العمل من أجل أوروبا السلمية الديمقراطية الموحدة المزدهرة ، الحرة في كل جزء من أجزاء القارة . وهذا اليوم التاريخي الذي يشهد إعادة توحيد ألمانيا يعد إسهاما في تحقيق ذلك الهدف . وبعد أكثر من أربعين عاما من التجزئة ، هناك مرة أخرى وطن موحد للشعب الالماني ، يمكنه أن يعيش فيه ويقرر مستقبله بحرية . وهنغاريا ترحب ترحيبا حارا بمولد ألمانيا الموحدة ، وفقا لرغبة الشعب الالماني .

وإذا تجاوزنا حدود أوروبا ، يمكننا أن نقول باطمئنان إن التطور المواتي أساسا في الحالة الدولية ، له أثر حميد على الجهود المبذولة لحل الأزمات الاقليمية التي لاتزال قائمة في العالم أو ، على الاقل ، لتخفيف حدة التوترات .

هناك استثناء مؤسف لذلك في الشرق الاوسط ، حيث أضيفت مشكلة جديدة خطيرة الى المشاكل القائمة . لقد أدانت حكومتي إدانة قاطعة عدوان العراق على الكويت ،

وتطالب بانسحاب القوات العراقية دون قيد أو شرط وباستعادة السيادة الكويتية . في عصرنا هذا - في نهاية القرن العشرين - لا يمكن بأي حال من الاحوال الاستعانة بالحجج الرامية الى شرح تصرفات كالتي نشهدها في منطقة الخليج ، مع الاستشهاد بالتاريخ ، تبريرا للمسلك لعدواني لدولة ما . إن من قصر النظر غير المسموح به ، الذي ينطوي على نتائج خطيرة ، السماح لاي عضو من أعضاء المجتمع الدولي بالتصرف بهذه الطريقة . ولا يسع العالم أن يقف مكتوف الايدي . وإنما يجب عليه ألا يتسامح في محو دولة عضو في الامم المتحدة من الخريطة العالمية بطريقة وحشية وعنيفة . ولذلك نؤيد تأييدا تاما قرارات مجلس الامن الرامية الى إنهاء العدوان والقضاء على نتائجه ، ونحن مستعدون للمشاركة بشكل نشط في تنفيذها . أيا كانت الاعباء التي تلقى على اقتصادنا .

كذلك ليس من شأن الحالة التي استخدمت فيها القوة مؤخرا أن تحسن المناخ من أجل حل الصراع العربي الاسرائيلي الذي طال أمده والذي كلف حتى الآن شعوب المنطقة ، من عرب ويهود على السواء ، ثمنا فادحا لا يطاق من المعاناة والخسائر في الارواح . وبالتالي ، فإن الوقت قد حان لتجاوز مواقف العداء ، والبحث عن حل سلمي عن طريق المفاوضات . وهذا ، بالطبع ، يتطلب من الطرفين أن يحترما قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، والمصالح المشروعة لكل منهما ، أي حق اسرائيل في العيش في سلام داخل حدود معترف بها ، هذا من ناحية ، واحترام الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، من ناحية أخرى .

وبالإضافة الى الطرفين المعنيين مباشرة في هذا الصراع ، يمكننا أيضا ، نحن ممثلي الدول الاعضاء ، أن نساعد على إزالة العوامل التي تعرقل التفاهم المتبادل . وفي رأينا أن أحد هذه العوامل هو قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٩٧٥ ، والذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية . وترى حكومتي أن هذا القرار ما هو إلا نتاج عنصر المواجهة الغابر ، وهي تتنصل منه . فنحن نعتقد أن التخلص من أغلال الماضي العقائدية يمكن أن يولّد عمليات إيجابية ، لا في أوروبا وحدها ، وإنما في أنحاء أخرى من العالم أيضا .

مثال على ذلك ما حدث في الجزء الجنوب من افريقيا حيث شهد الماضي القريب تغيرات إيجابية في جوهرها . واستقلال ناميبيا وكون إزالة نظام الفصل العنصري قد بدأت في جنوب افريقيا ، مثالان يكتسبان أهمية قصوى في هذا السياق . ونحن نرى أن التغيرات المؤاتية هناك يجب أن تنعكس في مداولاتنا هنا ، وكذلك في اعتمادنا نهجا جديدا في معالجة القضية . وبينما ندين إدانة قاطعة كل أشكال التمييز ، ولا سيما التمييز العنصري - بما في ذلك نظام الفصل العنصري ، فإننا ، فيما يخصنا ، نعكف على استكشاف الإمكانيات التي من شأنها تشجيع القوى التي تعمل على التخلص من تلك الظاهرة في جمهورية جنوب افريقيا .

إن ممارسة حقوق الإنسان والحريات الاساسية التي تمثل قيما عالمية ، تلعب دورا رئيسيا . وفي سبيل تحقيق الاحترام الكامل لهذه الحقوق ، تعهدت الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالتزامات مفصلة وقاطعة من شانها أن تكفل تطبيق المعايير المتحضرة . وواجبنا ومسؤوليتنا جميعا أن نظل نرصد الامتثال لهذه المعايير ، وأن نكون في الوقت ذاته مسؤولين عن ذلك أمام المجتمع الدولي .

لقد أصبحت قوة حقوق الإنسان قوة عالمية في عصرنا ، ولا يمكن أن تكون في خدمة مصالح ذاتية بعينها . إن فكرة وجود أفراد أحرار في عالم حر فكرة تتجاوز حدود الدول وتؤدي رسالة ستقودنا في نهاية المطاف إلى عالم بلا حدود . ومن حسن الحظ أن تاريخ الماضي القريب قدم لنا أمثلة عديدة مدهشة تؤكد إيماننا بأنه لا الاسلاك الشائكة ولا الاسوار ولا الاحتلال الاجنبي ولا كره الاجانب ولا السياسات التمييزية ، ولا شبح الحراب ولا حتى استعمالها ، قادرة في الواقع على منع أنصار حقوق الإنسان من السعي إلى تحقيق رسالتهم وبلوغ أسمى الاهداف .

بالنسبة لجمهورية هنغاريا ، تعد حقوق الإنسان والحريات الاساسية قيما أساسية للديمقراطية . وفي هذا الصدد ، نقدر كل التقدير انشطة الامم المتحدة في مجال النهوض بالحماية الدولية لهذه الحقوق . ونحن ، من جانبنا ، على أهبة الاستعداد للإسهام بنصيبنا في اتخاذ إجراءات دولية فعالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الاساسية . ولن نتردد في الوقوف وقفة حازمة ضد هذه الانتهاكات أينما وقعت .

إن حكومة جمهورية هنغاريا تكرس اهتماما خاصا للحماية الدولية لحقوق الاقليات . ومن ثم ، فإننا نرحّب بالوعي المتزايد بحقوق الاقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية ، لانها تشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان المعترف بها عالميا* .

إن من حق المجتمع الدولي ومن واجبه أن يتابع باهتمام مستمر حالة الاقليات ، لمنع احتمال نشوب صراعات ، ولإعادة بسط الحماية القانونية في حالة انتهاك حقوق تلك الاقليات ، وتحديد مسؤولية الطرف المعني .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

وفي هذا السياق ، تعلق هنغاريا أهمية قصوى على الحماية الفعالة لحقوق الاقليات القومية ، وعلى إنشاء آلية دولية لحماية الاقليات . ولدينا لذلك سببان : احترامنا لحكم القانون في السلوك الداخلي والدولي من ناحية ، ومن ناحية أخرى مسؤوليتنا بموجب القانون الدولي عن الهنغاريين الذين يعيشون خارج حدودنا باعتبارهم أقليات .

إن عواصف التاريخ الشديدة التي شهدها القرن العشرون ، والتي لم تكن رحيمة بالدول الصغيرة ، والقرارات التي تخدم مصالح دول أخرى ، أجبرت الملايين من الهنغاريين على العيش خارج حدود بلدهم في وضع الاقليات . وأصبح الهنغاريون الذين يعيشون في البلدان المجاورة أكبر أقلية في أوروبا . ولا يمكن أن يكون مصيرهم موضع عدم اكتراث من جانبنا ، وبالمثل لا يمكننا أن نظل غير مكترثين بمصير الاقليات التي تعيش في أي مكان آخر في العالم . وفي هذا السياق تسعى هنغاريا ، من خلال إجراءات تشريعية وغيرها إلى كفالة تمتع أبناء الاقليات القومية الذين يعيشون في بلدنا تمتعا كاملا بحقوق الاقليات . ونحن مقتنعون بأن المحافل الدولية ، وعلى رأسها الامم المتحدة ، لها دور لا غنى عنه في حماية حقوق الإنسان وحقوق الاقليات على السواء وإعمال هذه الحقوق . وهنا أود أن أضيف أن التغيرات في أوروبا الشرقية والوسطى أسهمت ، في رأيي ، إسهاما حاسما في إمكانية إيجاد حل لهذه المشاكل . ومن أجل هذا أرحب بسياسات الديمقراطيات الجديدة في المنطقة .

وتماشيا مع متطلبات عصرنا ، ترى هنغاريا أن البدء في إعداد صك ملزم بشأن الحماية العالمية لحقوق الاقليات ، مهمة هامة وعاجلة للغاية . والانتهاء ، في وقت مبكّر ، من صياغة مشروع إعلان بشأن حقوق الاقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية ، في إطار لجنة حقوق الإنسان ، سيكون خطوة رئيسية في هذا السبيل . كما أن إعداد مجموعة ملائمة من الضمانات ، وإنشاء آلية للمراقبة ، ينبغي أن يشكلا جزءا من مدونة دولية ، ونحن على استعداد للقيام بدور رائد نشط في سبيل إنجاز هذه المهمة في أقرب وقت ممكن .

إن قضية اللاجئين لا تنفصل عن قضية انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الاساسية . ذلك أن موجات اللاجئين تمثل ظاهرة مثيرة ومأساوية في عالمنا المعاصر . أما أهم سبب من أسبابها الجذرية فهو عدم وجود ضمانات لحقوق الإنسان . وللعام الثالث على التوالي تواجه هنغاريا هذه المشكلة الخطيرة ، إذ أنها استقبلت أكثر من ٤٠ ٠٠٠ لاجئ في الآونة الاخيرة . ومما يؤسف له أن معظم اللاجئين ينتمون إلى الاقليات الهنغارية .

وترى الحكومة الهنغارية أن لكل فرد ولكل شعب ولكل مجموعة إثنية الحق غير القابل للتصرف في العيش في أرض وطنهم الاصلي ، حيث ينبغي أن تحترم احتراما تاما حقوق الإنسان الخاصة بهم ، بما فيها حق الحياة والحرية ، وحق مغادرة بلادهم وحق العودة إليها . ونرى أن مهمة المجتمع الدولي هي أن يشجع الإعادة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الاصلية . وفي هذا الصدد ، يقترح وفدي أن يجري إعداد اتفاق دولي ، بالتعاون مع الامم المتحدة ومع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبهدف تيسير الإعادة الطوعية للاجئين .

نتيجة للعهد الجديد الذي بدأ في الآونة الاخيرة في العلاقات الدولية ، أصبحت إمكانية بناء عالم متعدد الاقطاب على أساس ديمقراطي في متناول أيدينا . فقد حلت محل المواجهة العقائدية الرغبة في التعاون المفيد للطرفين . وهذا كله يتيح فرصة فريدة للامم المتحدة كي ترقى تماما إلى مستوى المبادئ السامية والاهداف الرفيعة التي جسدها ميثاقها قبل ٤٥ عاما .

إن تعزيز تعددية الاطراف والمنجزات الاخيرة التي حققتها المنظمة العالمية قد وطدت إلى حد كبير دور الامم المتحدة وهيبتها . ونحن نقدر بصفة خاصة جهودها الرامية إلى حسم الصراعات وأنشطتها لصيانة السلم ، التي دعمناها عن طريق مشاركتنا فيها . وسيتيح العهد الجديد للعلاقات الدولية للهيئة العالمية التركيز على المسائل الاجتماعية والاقتصادية العالمية الحقيقية التي هي مسائل أساسية بالنسبة لمستقبل الإنسانية .

وعندما نثني على المنجزات التي حققتها الامم المتحدة ، نود أن نعبّر عن تقديرنا للسيد خافيير بيريز دي كوبيار الامين العام للامم المتحدة ، الذي كان لنا شرف استقباله في بودابست في أيار/مايو الماضي . ولهنغاريا مصلحة كبيرة في رؤية دور الامم المتحدة يتعزز ونشاطها يزداد فعالية . وستواصل حكومتي بذل العمل صوب تحقيق هذه الغاية . وبالتالي فإننا نلتزم بمبدأ عالمية الامم المتحدة ، ونعتقد أنه لا الاسباب السياسية والايديولوجية ولا الإشارات إلى تقسيم البلدان يمكن أن تبقي بعيدا عنا الدول التي يتوافر فيها ماعدا ذلك من الشروط المطلوبة لعضوية الامم المتحدة .

وفي هذا المحفل أود أن أؤكد على التزام حكومة جمهورية هنغاريا بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده . إن السياسة الخارجية للحكومة الهنغارية الديمقراطية المستقلة ستظل ثابتة يمكن التنبؤ بها ومفتوحة أمام التعاون مع جميع شركائنا في جميع أنحاء العالم .

خطاب الاونرابل الاب ولتر هـ . ليني ، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية فانواتو .

اصطحب الاب ولتر ليني ، رئيس وزراء جمهورية فانواتو ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أيما سرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية فانواتو ، فخامة الاونرابل الاب ولتر ليني ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الاب ليني (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم اليوم باسم الدول الاعضاء في محفل المحيط الهادئ بصفتي الرئيس الحالي للمحفل .

أود بداية ، سيدي الرئيس ، أن أتقدم لكم بتهانئنا وأفضل تمنياتنا بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الهيئة . إن مالطة ، على غرار معظم بلدان منطقتنا ، دولة جزرية صغيرة . ولهذا فإننا نلحظ بصفة خاصة الشرف الذي أسبغ عليكم . وتتقدم بهذه التهانئ لحكومتكم وشعبكم أيضا .

كما نشيد بانجازات الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة والدورات الاستثنائية الثلاث للجمعية التي جرت تحت القيادة القديرة لسلفكم ، سعادة اللواء جوزيف ن. غاربا ، ممثل نيجيريا . إننا نعرب له عن تقديرنا ونتقدم له بتهانينا .

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لاتقدم بتهانينا وأطيب تمنياتنا لجمهورية ناميبيا ، حكومة وشعبا ، للسماح لها في نهاية المطاف بأن تشغل مكانها الصحيح في مجتمع الامم . إن انتصار ناميبيا هو انتصار لافريقيا وللامم المتحدة وللإنسانية جمعاء . ونهنئ أيضا إمارة لختنشتاين على انضمامها إلى الامم المتحدة كاحدث عضو فيها . ونتطلع قدما إلى الإسهامات البنّاءة التي سيقدمها وفدها .

لقد انتهى اليوم فصل هام من فصول التاريخ العالمي ، وبدأ فصل جديد . إن الإنشاء الرسمي لدولة ألمانية واحدة يدلل بجلاء على أن أشد الأفكار والخصائص ثباتا هي تلك التي توحد بدلا من تلك التي تفرق . وينبغي أن يكون لنا في هذا تذكرة بأنه ما من شعب يمكن أبدا أن يُبعد عن إطار تاريخه أو أن يمنع من موعده المقرر مع مصيره .

ونتقدم بالتهانئ وأطيب الأماني الخالصة إلى حكومة وشعب جمهورية ألمانيا الاتحادية في هذا اليوم التاريخي . وبالمثل ، نتقدم بالتهانئ وأطيب التمنيات الصادقة إلى حكومة وشعب جمهورية اليمن لإعادة توحيد بلدهما مؤخرا .

لقد تحققت إعادة التوحيد في الحالتين بصورة سلمية ونجمت عن إرادة الشعب ذاته بدلا من أن تكون نتيجة مرسوم سياسي أو أمر عسكري . وفي هذا رسالة هامة للجميع . ومن المأمول أن تظل هذه الرسالة عالقة في أذهان الذين قد يعتقدون خطأ بأنه يمكن اتباع سبيل آخر بنجاح . فالوحدة ، شأنها شأن الحب ، لا يمكن أن تستند إلا إلى الموافقة الحرة ، والمساواة والاحترام المتبادل .

إن المحيط الهادئ الجميل والمهيب يغطي ثلث سطح الكرة الارضية تقريبا . وتقع البقعة التي نشغلها من هذا المحيط الشاسع في جنوب المحيط الهادئ الذي ينطوي في حد ذاته على أوجه تباين كبيرة جديرة بالدراسة . لقد حبتنا الطبيعة بجمال طبيعي رائع وبيئة سخية غير أن سماءنا الجملية تلبدها الغيوم من حين إلى آخر ، ويعكر صفو مياهنا الزرقاء الرائقة ويتحول نسيمنا الاستوائي العليل إلى رياح مخيفة تحمل في طياتها شبح الموت والدمار . ومن ثم ، فإن البيئة المحيطة بنا مصدر نعمة وقلق كبير في الوقت ذاته .

إن معظم بلدان منطقتنا ، وليس جميعها ، دول جزرية صغيرة ضعيفة إزاء العوامل الاقتصادية الخارجية وتغيرات المناخ الفجائية . وجميعنا يفضل العيش في سلم ، بيد أننا نشهد باستمرار استخدام الغير لأراضينا ومياهنا وأجوائنا في إجراء التجارب على أسلحة الدمار الشامل المروعة التي يقومون بتطويرها .

وكلنا نتشاطر التزاما راسخا بالامم المتحدة ومبادئ الديمقراطية الدولية . إلا أننا كثيرا ما نصطدم بتجاهل بل ونسيان شواغلنا - ووجودنا ذاته في بعض الحالات - في خضم الاحداث الدولية الاهم . وبتعبير رمزي ، يشعر بعضنا في بعض الاحيان أنه محجوب عن أنظار الآخرين تماما مثل عنوان المؤلف الكلاسيكي الرجل الخفي الذي كتبه المؤلف الامريكي الافريقي المشهور رالف ايليسون .

وعلى الرغم من اننا دول جزرية ، فنحن نسلم بأنه عندما يتعلق الامر بالتنمية الاقتصادية والمسائل الاجتماعية المعلقة المتصلة بالحضارة الحديثة ، ما من دولة يمكن أن تعتبر نفسها جزيرة منعزلة بحد ذاتها . وقد يعتبر البعض موقعنا الجغرافي نائيا . إلا أننا جزء لا يتجزأ من عالم اليوم مثلما كنا جزءا من تاريخ العالم بالامس . ونحن ، على غرار شعوب المناطق الاخرى ، لنا تاريخنا وثقافاتنا . ونحن نتشاطر أيضا أحلاما وتوقعات مشتركة وكذلك مخاوف وإحباطات مشتركة .

لقد عقد محفل جنوب المحيط الهادئ ، وهو أعلى منظمة إقليمية في منطقتنا ، اجتماعه السنوي الحادي والعشرين في بورت فيلا في فانواتو في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ، وتناول فيه رؤساء حكومات المنطقة عددا من المسائل

السياسية والاقتصادية والبيئية الهامة . وقد وردت هذه المسائل في البلاغ الصادر عن هذا الاجتماع والذي طلبنا من الأمين العام تعميمه كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة .

وتوضح هذه الوثيقة A/45/456 بصورة موجزة بعض مشاغلنا الأساسية والأمور التي تثير قلقنا . غير أنها لا تتطرق لكل المسائل التي نعتقد أنها جديرة باهتمام المجتمع الدولي . فعلى سبيل المثال ، أبرزنا بعض شواغلنا الرئيسية إزاء المسائل البيئية ، بما في ذلك الخطر الكبير الذي يحيق ببقاء بعض الدول الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ بسبب التغيرات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر . بيد أن قلقنا العميق إزاء التجارب النووية التي تجري في المحيط الهادئ أمر معروفا تماما الآن بالنسبة لكل أعضاء المجتمع الدولي ولا حاجة إلى إعادة تأكيده .

لا يزال إجراء التجارب على الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ يمثل مصدر هلع على مستقبل شبابنا وأجيالنا المقبلة . وفي الوقت الذي يبدو فيه خطر اندلاع حرب نووية بين القوتين العظميين مستبعدا أكثر من أي وقت مضى ، نظل نتساءل : ما هو الذنب الذي ارتكبناه ؟ ولماذا يتوجب على منطقتنا أن تكون موقعا لإجراء التجارب على الأسلحة النووية وخاصة أن الحرب الباردة قد انتهت ؟ إنه لمن السخرية أن نطرح السؤال التالي ولم تمض إلاّ أيام قليلة على انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بنجاح : كيف سنعزز نماء أطفالنا ما لم يتسن لنا أن نضمن لهم أن البيئة التي سيرثونها عنا قادرة على حفظ الحياة ؟

ومن الشواغل الأساسية الأخرى التي يتشاطرها جميع أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ تدمير الأسلحة الكيميائية الموجود في جزيرة جونستون المرجانية . وقد تم إبلاغ حكومة الولايات المتحدة بشواغلنا هذه ، ولا نزال نجري حوارا بناء مع الولايات المتحدة يركز على هذه المسائل . ولا شك في أن هذه المسألة بالتحديد واقتناعنا بعدم وجوب تحويل منطقتنا إلى مركز دائم لإلقاء النفايات السامة يحظيان باهتمامنا الرئيسي .

وفيما يتعلق بمسألة بيئية أخرى هامة للغاية بالنسبة للمحفل ، رحبنا بقرار اليابان بوقف صيد الأسماك بالشباك العائمة الكبيرة في منطقتنا قبل الموعد المحدد في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ بعام واحد . وكان هذا تدبيرا إيجابيا جدا اتخذته اليابان ، ونحن نقدر تفهمها لمشاغلنا .

وأبدت فرنسا أيضا تفهما إزاء أحد المشاغل الرئيسية بالنسبة لبلدان منطقتنا . ففي الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي للاحتفال بالذكرى الثلاثين للإعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يسرنا أن نلاحظ التدابير الإيجابية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في كاليدونيا الجديدة . وقد حث المحفل جميع الأطراف المعنية على الحوار ومواصلة الاستمرار في العمل على رسم إطار عمل للانتقال السلمي لكاليدونيا الجديدة إلى تقرير المصير انسجاما مع مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها .

لقد بلغت مكانة الأمم المتحدة وهيكلها أبعادا جديدة . وبالتالي ، باتت أهداف عقد القضاء على الاستعمار في متناول أيدينا بكل وضوح . ولذلك ، يعتقد المحفل أن زيارة الأمين العام أو ممثله الخاص للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية يمكن أن تسهم في تيسير استكمال عملية تصفية الاستعمار .

لقد رحبت بلدان جنوب المحيط الهادئ ، شأنها شأن البلدان الأخرى ، بالإفراج عن السيد نيلسون مانديلا . وناشدنا أولئك الذين يحكمون جنوب افريقيا حاليا اتخاذ المزيد من الخطوات التي توحي بالالتزام بإجراء التغيرات الجذرية التي لا رجعة عنها والضرورية للتعجيل بعملية القضاء على جهاز الفصل العنصري وإزالة آثاره . وحتى يحين ذلك الوقت ، انضم المحفل إلى الآخرين في الدعوة إلى الاستمرار في فرض العقوبات على جنوب افريقيا واستكشاف سبل أخرى للقضاء السريع على نظام الفصل العنصري .

بهذا أنهي بياني بوصفي رئيسا لمحفل جنوب المحيط الهادئ . وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بالنيابة عن بلدي فانواتو .

لقد كان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد مؤخرا حدثا دبلوماسيا ضخما ستكون له أهمية اجتماعية هائلة . ويجب الإشادة بمن بادروا به ونظموه . ولكن المقياس الحقيقي لنجاح هذا المؤتمر لا يكمن في عدد الكلمات التي تكتب عن الاجتماعات ، ولا في عدد رؤساء الدول أو الحكومات الذين شاركوا فيها أو أهميتهم المتصورة . إن المقياس الحقيقي لنجاح المؤتمر ستقرره السرعة التي نتمكن بها من تعبئة الموارد اللازمة لضمان الأمل لأطفال العالم .

إن الأطفال في أحوال كثيرة أول ضحايا الحروب والاتجار غير المشروع في المخدرات وأكثر الضحايا مأساوية لأمراض الإيدز والملاريا والأمراض المقعدة والمميتة الأخرى . ولسوء الطالع يكون الأطفال آخر المستفيدين من فوائد الاكتشافات العلمية أو التكنولوجية الجديدة ، فلنغتنم هذه الفرصة ونغير الوضع القائم .

أحد الأمور التي يمكن لأمم العالم أن تقوم بها من أجل الأطفال ومن أجل الجميع هو أن نجدد التزامنا بسيادة القانون . والتغيرات الأخيرة التي اكتسحت العالم كله من أوروبا إلى افريقيا إلى أمريكا الجنوبية والوسطى إلى آسيا والمحيط الهادئ تدلل على أنه ليس هناك بديل على الإطلاق عن احترام سيادة القانون .

واليوم يتركز انتباه العالم برمته على الخليج الفارسي . فهناك بلد أكبر وأقوى عسكريا قد غزا جاره الأصغر منه ولا يزال يحتله . ونتيجة لذلك تواجه البشرية احتمال اندلاع حرب أخرى . ولن يكون هناك منتصر في هذا الصراع ، فسيخسر الجميع . ومرة أخرى سيكون أكبر الخاسرين الأطفال ، فسينتهي مستقبل الكثيرين منهم قبل أن يبدأ .

لا يمكن للعالم أن يقبل غزو الكويت ومحاولة ضمها . فهما عملان يشكلان تحديا لكل المعايير المقبولة للقانون الدولي وإساءة لإحساس كل فرد باللياقة . وحكومة فانواتو لا ترى أن هناك أي عمل ، سواء كان حقيقيا أو من نسج الخيال يمكن أن يبرر بأية صورة من الصور المصير الذي نزل بالكويت .

وندعو أن يسوى الصراع دون مزيد من الخسائر في الارواح . إلا أننا نعلم أنه حتى يحدث ذلك ، لا بد أن يحدث تغير كبير في المسار . وليست لدينا أية أوهام فيما يتعلق بالصعوبات التي أمامنا .

وتصل آثار الصراع إلى جميع أنحاء العالم . ولا يستطيع بلد واحد أن يتجنب عواقب غزو الكويت . ولهذا لا يمكن لأحد منا أن يكتفي بالبقاء متفرجا . يجب أن نحاول تسوية المشكلة معا وإلا فستستهلكنا جميعا واحدا بعد الآخر .

إن اقتصادات العديد من البلدان ، ومن بينها بلدي ، تضررت بشدة . إلا أننا سنواصل تأييد المبادئ التي تقوم على أساسها الامم المتحدة ، لأنه دون التمسك بهذه المبادئ لن يكون هناك سوى الفوضى الدولية . والبلدان الصغيرة كبلدنا ستكون ضعيفة أمام شهية البلدان الاخرى .

ما من شك في أن غزو الكويت مأساة فاجعة . مأساة بالنسبة للكويت والعراق وكل البلدان الاخرى في المنطقة . ومأساة أيضا بالنسبة للمدنيين الابرياء من جميع البلدان الذين ورطتهم الملابسات في الكويت والعراق .

وأحد الدلائل المشجعة هو وجود إدانة عالمية تقريبا للغزو واستمرار الاحتلال . ولو كانت دول العالم تكلمت بوضوح مماثل قبلا عند حدوث عمليات غزو مماثلة ، كان من الممكن للكويت أن تتجنب القدر الذي يحل بها الآن . أما وقد تكلم المجتمع الدولي بوضوح عن غزو الكويت فربما يتوقف الآخرون ليعيدوا التفكير في أعمالهم .

والحالة في الخليج الفراسي ليست المأساة الاقليمية المعاصرة الوحيدة . إنها مجرد المأساة الاقليمية الوحيدة التي تشغل المسرح الدولي حاليا . فقضية فلسطين ليست أقرب إلى الحل اليوم مما كانت عليه أمس . ولا يزال لبنان ضحية جريحة مهيضة لسلسلة من العنف لا نهاية لها . وليبريا قد اهتزت بشدة من جراء صراع مدني يتميز بالعنف الشديد . وشعب تيمور الشرقية لا يزال يعاني من النسيان والتجاهل من جانب الكثيرين الذين يتكلمون بقوة عن الخليج الفراسي . ولا يسعنا إلا أن نأمل أن تتاح الفرصة قريبا لشعب الصحراء الغربية ليقرر مصيرة أخيرا .

إن إمكانية وجود أمم متحدة خالية من المواجهات تتضح بصورة جلية في التقدم المحرز صوب تسوية مسألة كمبوديا . ونحن نهنئ الأطراف الكمبودية ونشجعها على مواصلة جهودها باسم شعب بلدها الذي عاني لفترة طويلة .

إن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد مؤخرا حقق نجاحا ، بالرغم من عدم إمكان تحقيق كل التوقعات الكبيرة من جانب المشاركين فيه . ففرنسا ، التي استضافت المؤتمر ، لا تزال تقوم بدور إيجابي في هذا المجال . ويتحقق تقدم تدريجي في بعض المسائل الهامة . ويجب علينا الآن أن نحاول أن ننفذ بالكامل خطة العمل الجديدة .

ومنذ إنشاء لجنة الجنوب برئاسة رئيس تنزانيا السابق جوليوس ك. نيريري ، تحلل بنشاط المشاكل التي تواجه البلدان النامية والاستراتيجيات المعتمدة لتناول تلك المشاكل والدروس المستفادة من الخبرات السابقة . وتقرير اللجنة يتضمن العديد من التوصيات المفيدة . إلا أن قيمتها الأكبر قد تكمن في القول بصورة واضحة أن مسؤولية التنمية في الجنوب تقع على عاتق الجنوب وفي أيدي شعوب الجنوب . ونحن نوافق على ذلك موافقة تامة .

وختاما أود أن أشترك في الإشادة بالعمل الممتاز للسيد خافيير بيريز دى كوييار ، أميننا العام . إننا نقف اليوم على عتبة عهد جيد من العلاقات الدولية ، ونقدم شكرنا للأمين العام والأعضاء الآخرين في الأمانة العامة لجهودهم التي لا تكل في مساعدتنا على الوصول إلى أعتاب هذا العهد . والآن علينا نحن ، الدول الأعضاء ، أن نتخذ الخطوة النهائية الحاسمة التي ستفتح الباب أمام فرص جديدة وتغلقه في وجه كل عداواتنا وخلافاتنا القديمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة اود ان اشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي ادلى به قبل لحظات .

اصطُحب نيافة الاب والتر ليني ، رئيس وزراء جمهورية فانواتو ، من المنصة .

السيد سيبراسوث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللغة اللاوية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدّمه الوفد) : سيدي ، أود أن أقدم اليكم تهانيّ القلبية على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الخامسة والاربعين . وإني واثق من أنه تحت قيادتكم وبمساعدة جميع الوفود سيتكلل عمل الدورة الحالية بالنجاح . وأود أن أهنئ سلفكم اللواء غاربا ، ممثل نيجيريا ، الذي أدار أيضا بنجاح مناقشات الجمعية في الدورة الرابعة والاربعين .

وبالاضافة الى ذلك أود أن أشيد بالامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، على تفانيه لمهمة الحفاظ على دور الامم المتحدة في صيانة السلم وتسوية المنازعات في اجزاء مختلفة من العالم .

ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحّب بقبول امارة لختنشتاين بوصفها عضوا كامل العضوية في منظمتنا ونرحّب بوفدها بين ظهرانينا .

تنعقد الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة في وقت يشهد فيه عالمنا تغيرات هامة وسريعة في العلاقات بين الدول ، توجد فيه اتجاهات جديدة مؤاتية للسلم والامن الدوليين . اما في مجال نزع السلاح ، فعلى الرغم من أن خطر الحرب النووية لم ينحسر بالكامل فان تخفيض الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاسلحتهما الاستراتيجية بنسبة ٣٠ في المائة وابرام الاتفاق المتعلّق بالقضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى في وقت سابق يشكلان مساهمة هامة في التقليص من خطر هذه الحرب . وبالاضافة الى ذلك فان تلاقي وجهات نظر هذين البلدين فيما يتعلق بضرورة القضاء على الاسلحة الكيميائية ووقف انتاج هذه الاسلحة يشجّع على المحادثات الجارية لصياغة اتفاقية دولية بشأن القضاء عليها والاسراع في تنفيذ الاتفاقية بعد صياغتها .

اما في المجال السياسي فان تبادل الزيارات والاجتماعات المنتظمة بين رؤساء الدول وكبار القادة من مختلف البلدان قد هيأ ، دونما شك ، الظروف المفضية الى تفاهم متبادل أفضل والى ازالة مناخ عدم الثقة .

إن إعادة توحيد المانيا رسميا وهو أمر مبهج ، والجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لتخفيض قواتهما واسلحتهما الموزوعة بموجب معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي على التوالي ، واعتماد تدابير بناء الثقة الجماعية في اوروبا ، أمور تسهم كلها تدريجيا في ازالة مناخ عدم الثقة القديم .

وبصورة عامة فان كل ما يريده بلدي - شأنه شأن البلدان الاخرى في العالم - هو أن يرى عالمنا خاليا من الاسلحة النووية في السنين الاخيرة من هذا القرن ، وأن يرى البشرية تتجنب خطر الاسلحة الكيميائية المروع ، وأن يتسنى له على الاقل أن يرى أولادنا وأحفادنا يعيشون في سلام دائم وفي مجتمع يحترم استقلال المجتمعات الاخرى وسيادتها ويحترم حقوق الاخرين ومصالحهم ويرسي على نحو متبادل اواصر التعاون المفيدة للطرفين .

ولتحقيق هذه التطلعات ارى ان الوقت قد حان لتبدأ البلدان الحائزة للقوات العسكرية الهائلة بمفاوضات جادة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعّالة ، اي القيام بعملية نزع للسلاح تنطوي على وقف حقيقي لسباق التسلح ، بما في ذلك سباق التسلح في الفضاء الخارجي والحد من الاسلحة التقليدية .

غير ان العلاقات بين الدول ومجموعات الدول لا تزال في بعض الحالات غامضة جدا . ففي بعض المناطق لا تزال المواجهات العسكرية هي السمات البارزة للحالة الراهنة التي يمكن ان تجرّ على البشرية كوارث خطيرة .

ففي الخليج الفارسي خلق ضم العراق للكويت حالة شديدة التعقد ومشوشة وتهدد بشكل خطير السلم والاستقرار في تلك المنطقة وفي العالم اجمع . ان حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشعر بالقلق الكبير إزاء هذه الحالة وترى ان اتخاذ مجلس الامن للعديد من القرارات المتعلقة بالموضوع عمل جدير بالتقدير ولا بد

(السيد سيبراسوث ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

ان يمكّن ذلك من التخفيف من حدة الازمة ومن ثم حلها بالوسائل السياسية . وبالطبع فان شعوب العالم اجمع مهتمة اولا واخيرا بالحالة الناشئة في الخليج الفارسي . غير انه لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يحيد بصرنا عن قضية فلسطين والحالة في لبنان اللتين تتطلبان ايضا تسوية سريعة . ولا يمكن لذلك الا ان يسهم اسهاما كبيرا في تعزيز السلم والاستقرار والتعاون في تلك المنطقة .

كما ان مسألة افغانسان لم تحل حلا كاملا بعد . فالسكان الابرياء في افغانستان ، سواء أكانوا يعيشون في المراكز الحضرية او في الريف ، ما برحوا يوميا ضحايا القوى المتقاتلة . لقد آن الاوان لان تبدل كل الاطراف المعنية الجهود المشتركة لحل هذه المشكلة بالوسائل السلمية وعلى اساس التنفيذ الصارم والكامل لاتفاق جنيف من جانب الموقعين والضامنين له .

ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية صعبة ومعقدة على الرغم من الاجتماع الاخير الذي عُقد بين رئيسي وزراء طرفي البلاد . ان حكومة لاو تؤيد تاييدا كاملا مبادرة حكومة كوريا الديمقراطية الشعبية والمساعي التي تقوم بها بهدف اعادة توحيد البلاد بالطرق السلمية ودون اي تدخل خارجي .

وفي جنوب افريقيا يمثل اطلاق سراح نيلسون مانديلا انتصارا هاما للسكان السود الذين يناضلون من أجل القضاء قضاء مبرما على الفصل العنصري وجعل جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وبلدا لا يمارس التمييز العنصري بحيث يتمكن فيه جميع السكان من العيش في ظروف تسودها العدالة والامن . ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في تطبيق الجزاءات على النظام العنصري حتى يوافق نهائيا على القضاء على سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها ويقرر الدخول في مفاوضات جادة مع المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا .

كما نأمل أن يكون بالامكان ، برعاية رئيس منظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة ، البدء على نحو بناء في ايجاد تسوية سلمية لمسألة الصحراء الغربية .

إن التعايش السلمي في جنوب شرقي آسيا ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والتعاون الاقتصادي ، تزداد كلها قوة ونماء . ولاتزال بلدان المنطقة تجري مشاورات رسمية وغير رسمية وتبذل قصارى جهدها من أجل جعل المنطقة منطقة سلم واستقلال وحرية وحياد .

إن مشكلة كمبوديا هي أحد الموضوعات الرئيسية التي تشغل اهتمام الرأي العام العالمي . وفي الوقت الحالي ، يتفق الجميع على أنه يجب حسم هذه المشكلة بالوسائل السياسية . إن عملية تسوية مشكلة كمبوديا تمضي قدما على نحو بناء . ويعتبر إعلان طوكيو الصادر في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ من السيد هون سين رئيس مجلس وزراء دولة كمبوديا والأمير سيهانوك ، خطوة هامة في تلك العملية وقد حظي بالموافقة الكاملة من جانب الرأي العام العالمي . ويشكل الاجتماع الاخير في جاكرتا بين شتى الاحزاب الكمبودية وما تلا ذلك من صدور قرار مجلس الامن ٦٦٨ (١٩٩٠) مرحلة أخرى لا تقل أهمية في عملية التسوية الشاملة للمشكلة بالوسائل السياسية ، لانهما جاءا بما يتفق وواقع الحال في كمبوديا في الوقت الحاضر . وحكومة لاوس تؤيد تأييدا قويا قرار المجلس الوطني الاعلى في كمبوديا بإيفاد وفد الى دورة الجمعية العامة الحالية لتمثيل كمبوديا المستقلة المتحدة ذات السيادة في الساحة الدولية .

وبالنسبة لموضوع الحالة الراهنة في بلدنا ، ما فتئت حكومة لاوس ، منذ بعض الوقت الآن ، تنتهج سياسة جديدة ترمي الى توسيع تعاونها الاقتصادي مع سائر البلدان . ولكفالة نجاح تنفيذ هذه السياسة الاقتصادية الجديدة قمنا بسن عدة قوانين ، مثل قانون الاستثمار وقانون العقوبات والقانون المدني . وفضلا عن ذلك ، أعددنا مشروع أول دستور لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وهذا المشروع تجري مناقشته حاليا من جانب شتى قطاعات السكان وسيعرض في نهاية المطاف على مجلس الشعب الأعلى للنظر والموافقة .

وعموما ، باتت الحالة الاقتصادية أكثر دينامية من أي وقت مضى . فقد اتسعت السوق وتطور انتاج السلع ، الامر الذي يجعل من الممكن تدريجيا تحسين مستويات معيشة سكان بلدنا المتعدد الاعراق . وترى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية انه من الضروري الاستمرار في انتهاج سياسة استشرافية ذات توجه سوقي . وفي هذا الصدد ، تأمل في أن تحظى بدعم وتعاون البلدان الصديقة والمنظمات الدولية .

إن علاقات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالدول المجاورة طيبة عموما . وهناك تطورات ايجابية في العلاقات بين لاوس وتايلند . وما فتئ البلدان يتبادلان الزيارات ويجريان المشاورات على شتى المستويات ، من بينها مشاورات على أرفع مستوى بين جيشينا الوطنيين . وفضلا عن ذلك ، فإن التعاون الاقتصادي والثقافي بين بلدينا يتعزز بروح من حسن الجوار والاخوة .

ولكن لايزال هناك عدد من المشاكل دون حل ، وخاصة النزاع على الحدود في منطقة بوتيني بين مقاطعة سيابوري في لاوس ومقاطعة فيتسانولوك في تايلند . ونحن في لاوس ، طرحنا عدة مقترحات وسنبذل كل ما في وسعنا لحل المشكلة على نحو عاجل مشترك ونهائي . وسيعد هذا اسهاما هاما في تعزيز العلاقات بين تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

وفضلا عن مسألة الحرب والصراعات المسلحة في مناطق شتى ، هناك مشاكل أخرى تثير قلق المجتمع الدولي . وأذكر في هذه المرحلة مشكلة المخدرات التي تشكل خطرا بعيد المدى على البشرية ما لم نجد حلا قبل أن يفوت الاوان . وقبل كل شيء ، ينبغي أن نتخلى عن الفكرة البالية القائلة بأن السبب الرئيسي لمشكلة المخدرات هو انتاج المخدرات . فواقع الامر أن الطلب يعد كذلك عنصرا جوهريا هاما . لذلك فإن مكافحة المخدرات مسؤولية مشتركة ستقتضي التعاون الدولي ليس فقط في مجال العقاب بل أيضا في مجال تقديم المساعدة المالية للبلدان النامية لمعاونتها في جهودها لتطوير محاصيل بديلة في شكل برامج تنمية ريفية متكاملة . وعلاوة على هذا ، فإنه لكي يكون مثل هذا التعاون فعالا ينبغي أن يكون بناء وأن يراعي مراعاة كاملة سيادة البلدان المستفيدة وتقاليدها . وبهذه الروح تتعاون جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع

(السيد سيبراسوث ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ومع حكومة الولايات المتحدة في تنفيذ برامج للاستعاضة عن محصول الخشخاش في المناطق الجبلية بمحاصيل أخرى بديلة . وتحقيقا لهذا الغرض فإن حكومتنا على استعداد للتعاون مع كل البلدان والمنظمات الدولية .

وفي الوقت الحاضر ، على الرغم من وجود انفراج عام في المجال السياسي في جميع أنحاء العالم ، باستثناء أزمة الخليج الفارسي ، لايزال الاقتصاد العالمي يعاني من حالة صعبة معقدة . ففي غضون السنوات العشر الماضية ازدادت التفاوتات في النمو الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واتسعت الفجوة بينهما أكثر من أي وقت مضى . ومعظم البلدان النامية لا تزال تواجه حالة غير مؤاتية . إن أسعار المواد الاولية - وهي صادراتها الرئيسية - لاتزال منخفضة جدا كما أن تردي معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية قد أديا إلى زيادة مستمرة في ديونها الخارجية لدرجة أنها لم تعد تستطيع السداد . وفضلا عن ذلك فإن صادراتها تعترضها التدابير الحمائية للبلدان المتقدمة النمو . والادهى من ذلك أن بعض البلدان المتقدمة النمو لا تزال تفرض تدابير قسرية ، سياسية واقتصادية وغيرها ، مثل الحصار الاقتصادي والحظر والتدابير التجارية التقييدية على بعض البلدان النامية .

وهذه الحالة تضاعف من النتائج غير المرضية المتحققة من تنفيذ برنامج العمل الكبير الجديد لأقل البلدان نموا وتجعل الحالة الاقتصادية لتلك البلدان حرجة على نحو متزايد .

إننا نشعر أنه بما أنه قد طرأ تغيير الى الأفضل في العلاقات السياسية الدولية فينبغي أيضا إعادة هيكلة نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الحالي سواء من حيث الشكل أو المبدأ . وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا نأمل أن برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الامم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر الماضي سينفذ بجدية وأنه لن توضع شروط سياسية مسبقة على منح المعونة لها .

(السيد سيبراسوث ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

إن العالم المتطور الذي نعيش فيه اليوم لا يمكن أن تكون السمة المميزة له سوى المساعدة المتبادلة والتكافل بين البلدان النامية والمتقدمة النمو . وبالتالي أصبح التعاون الدولي العادل المقيد للطرفين ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى . واجتماعنا هنا كل عام يوفر لنا فرصة قيمة للتشاور بيننا ، وللسعي المشترك من أجل إيجاد سبيل قادر على جعل التعاون الدولي المتعدد الأطراف أكثر فعالية . وفيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف ، تعتبر الأمم المتحدة هي المنظمة المناسبة أكثر من غيرها للاضطلاع بالدور المركزي فيه . ولذلك يجب علينا أن نزيد من فعالية منظمتنا في حل مشكلة ضمان السلم والأمن والتعاون الدولي ، بغية الاستجابة إلى تطلعات البشرية كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة الذي وافق عليه كل الدول الأعضاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠